3

العولمة

يشعر الأمريكيون بأن حياتهم آخذة في التأثّر أكثر فأكثر بأحداث ينبع أصلها من خارج بلادهم. فالإرهابيون من أماكن تبعد نصف المسافة حول العالم، أحدثوا خراباً ودماراً وفوضى في نيويورك وواشنطن. أَو لنأخذ مثالاً اقتصادياً: مَنْ كان يفكّر أن الممارسات المصرفيَّة الطائشة في اقتصاد صغير مثل تايلند سنة 1997 سوف تؤدي إِلىٰ انهيار الروبل الروسي، أَو أن القروض الكثيفة سوف تدرأ أزمة في البرازيل، أَو أن تدخل مصرف نيويورك الاحتياطي الاتحادي سيمنع انهيار شركة استثمارات مغامِرة من إيذاء الاقتصاد الأمريكي؟ وفي مثال بيئيّ نشرت الطائرات المروحية في الآونة الأخيرة دخاناً في كثير من المدن الأمريكيَّة في محاولة لاستئصال فيروس غرب النيل، وهو قاتل محتمل لعلّه وصل في دم أحد المسافرين، أَو عن طريق طير مهرّب عبر حواجز الجمرك، أَو في أحشاء بعوضة تسلّلت إِلىٰ متن طائرة نفَّاثة[1]. وقد أدَّت الخشية من «غزوٍ حيويّ» إِلىٰ جعل بعض الجماعات البيئيَّة تضع إعلاناً من

(1) «فيروس بعوضة يكشف عن ثقب في شبكة السلامة»، **النيويورك تايمز**، عدد 4 تشرين الأول/أكتوبر، 1999، القسم A، ص1.

صفحة كاملة في **النيويورك تايمز** تدعو فيه إلىٰ تخفيض في التجارة والأسفار العالمية[2]. وعندما بدأ القرن الحادي والعشرون، راح المشاغبون المحتجّون علىٰ العولمة يملأون شوارع واشنطن، وبراغ، ولوبيك، وجَنَوى وغيرها من المدن حيثما كان الزعماء يجتمعون.

مصنوع في أمريكا؟

إن العولمة ـ أي نمو شبكات من الاعتماد المتبادل علىٰ صعيد العالم كلّه ـ هي بالفعل قديمةٌ قِدَمَ التاريخ الإنساني. والجديد فيها هو أن الشبكات أكثف وأعقد، وتضم أناساً من مناطق وطبقات اجتماعية أكثر[3]. فطريق الحرير القديم الذي كان يربط أوروبا العصور الوسطى بآسيا هو مثال علىٰ العولمة «الرقيقة» التي كانت تنطوي علىٰ كمياتٍ قليلة من بضائع الفخفخة، وزبائن من النخبة (رغم أن شرائح أوسع من السكان الأوروبيين كانت تعاني من الفيروسات المستوردة التي كانت ترافق التجّار). وقد تزايدت العولمة التجارية بشكل كبير ومفاجئ في القرن التاسع عشر. ففي البيان الشيوعي الصادر سنة 1848، جادل كل من كارل ماركس وفردريك إنغلز بأن «كل الصناعات الوطنية الراسخة منذ القدم قد دمّرت أَو أنّها في طريقها إلىٰ الدمار. . . . وبدلاً من العزلة القديمة المحلية والوطنية والاكتفاء الذاتي، لدينا تفاعل متصل في كل اتجاه، إنه الاعتماد العالمي الشائع بين الأمم»[4].

---

(2) انظر مثلاً، «تحذير ـ غزو بسلاح حيوي» (إعلان علىٰ صفحة كاملة)، **النيويورك تايمز**، عدد 20 أيلول/ سبتمبر 1999، القسم A، ص11.

(3) دايڤيد هيلد وشركاه: تحولات دولية: السياسة، والاقتصاد والثقافة (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، 1999)، ص21 ـ 22. وحول العولمة المبكرة، انظر «بؤرة اقتصادية: 1492 وكل ذلك»، **الإيكونوميست**، عدد 25 آب/ أغسطس، 2001، ص61.

(4) كارل ماركس وفردريك إنغلز، **البيان الشيوعي** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1992). [ظهر البيان لأول مرة سنة 1848].

إن الفكرة القائلة بأن العولمة تعادل الأمركة شائعة، ولكنّها تبسيطية أكثر من اللازم. فالولايات المتحدة نفسها هي نتاج عولمة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. وكما كتب آدم سميث سنة 1776، فإن «اكتشاف أمريكا والطريق إلىٰ جزر الهند الشرقية عبر رأس الرجاء الصالح هما الحدثان الأعظم والأهم ممّا سجل في تاريخ البشرية... من خلال توحيدهما، بطريقةٍ مّا، بين أبعد أجزاء العالم»[5]. ولكن الصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة هي عملاق في المرحلة المعاصِرة من العولمة. وكما قال وزير الخارجية الفرنسي هيوبير ڤيدرين، فإن «الولايات المتحدة سمكة كبيرة تسبح بسهولة في مياه العولمة وتحكمها بتفوّق لا يُنازَع. ويحصل الأمريكيون علىٰ فوائد كبيرة من ذلك، لأسباب كثيرة: نظراً لحجمهم الاقتصادي؛ ولأن العولمة تحدث بلغتهم؛ ولأنّها منظَّمة حسب مبادئ اقتصادية ليبرالية ـ جديدة؛ ولأن الأمريكيين يفرضون ممارساتهم القانونية، والمحاسبية، والتكنولوجية؛ ولأنّهم دعاة النزعة الفردية»[6].

ومن المفهوم، ولعلّه من المحتوم أن الساخطين علىٰ قوّة أمريكا وثقافتها الشعبيَّة سوف يستخدمون القومية في مقاتلتها. ففي أربعينيّات القرن العشرين، سعى المسؤولون الفرنسيّون إلىٰ منع الكوكاكولا. ولم تتم الموافقة علىٰ بيعها في فرنسا في آخر الأمر حتى سنة 1953[7]. وفي قضية طارت لها شهرة كبيرة سنة 1999، صار مربّي الأغنام الفرنسي جوزيه بوفيه (الذي أمضى سنوات حياته الأولى في بيركلي بولاية كاليفورنيا) بطلاً فرنسياً وكسب تغطية صحفية عالمية

---

(5) آدم سميث، **ثروات الأمم** (نيويورك: راندوم هاوس، 1985)، الكتاب الرابع، الفصل السادس، القسم الثالث [الطبعة الأولى كانت سنة 1776].

(6) هيوبير ڤيدرين، مع دومينيك مُوَازي، **فرنسا في عصر العولمة** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة مؤسَّسة بروكينغز، 2000)، ص3.

(7) دارين مكماهون، «فرنسا التي تقول لا»، **كورّسپوندانس**، شتاء 1999 ـ 2000، ص27.

بحمايته «السيادة المطبخية» عن طريق تدمير مطعم لماكدونالد[8]. لا أحد يرغم الجمهور الفرنسي على دخول الأقواس الذهبية، ولكن نجاح بوفيه مع أجهزة الإعلام كان يخاطب الازدواجية الثقافية تجاه كل ما هو أمريكي. وكما تذمّر رئيس إيران في سنة 1999، فإن «النظام العالمي الجديد، والعولمة التي تحاول قوى معيّنة أن تجعلنا نقبلها، والتي يتم فيها تجاهل ثقافة العالم كلّه، تبدو كأنّها نوع من الاستعمار الجديد»[9].

والواقع أن هناك أبعاداً كثيرة للعولمة تسيطر عليها اليوم أنشطة قائمة في وول ستريت [شارع في نيويورك يرمز إلى المصالح المالية الأمريكيَّة المسيطرة، والمصارف وأسواق الأوراق المالية: المعرّب] ووادي السيليكون وهوليوود. غير أن انتشار المسيحيَّة عبر القارات قد سبق اكتشاف هوليوود لكيفية تسويق أفلام عن الإنجيل بعدة قرون. كما أن الانتشار العالمي للإسلام، المستمر حتى اليوم، ليس «مصنوعاً في الولايات المتحدة». أما اللغة الإنكليزية، التي يتكلّمها نحو 5 بالمئة من سكّان العالم، فقد انتشرت في الأصل على يد بريطانيا، لا الولايات المتحدة[10] والعلاقات بين اليابان ومهاجريها في أمريكا اللاتينيّة لا علاقة لها بالولايات المتحدة، والأمر نفسه ينطبق على العلاقات بين البلدان الناطقة بالفرنسية، والإسبانية والبرتغالية، على التوالي. وكذلك لا علاقة للولايات المتحدة بانتشار مرض الإيدز في إفريقيا وآسيا، ولا بالمصارف الأوروبية التي تقدِّم قروضاً للأَسواق الآخذة في البروز في آسيا وأمريكا

(8) روجر كوهن، «خشية على المستقبل، أوروبا تركز على الغذاء»، **النيويورك تايمز**، عدد 29 آب/ أغطس، 1999، القسم الرابع، ص1.

(9) «إيران، في خطاب بباريس، توجه شوكة إلى الولايات المتحدة»، **النيويورك تايمز**، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999، القسم A، ص8.

(10) بربارا وولراف، «أي لغة عالمية؟»، **ذي أتلانتيك منثلي**، تشرين الثاني/ نوڤمبر 2000.

اللاتينيّة. ثم إن أكثر الفِرق الرياضية شعبية في العالم ليس أمريكياً؛ بل هو فريق مانشستر يونايتد، الذي له مئتا نادٍ من المعجبين في أربعة وعشرين بلداً. كما أن ثلاث من الرقع الملصقة علىٰ الموسيقى «الأمريكيَّة» لها مالكون بريطانيون، وألمان، ويابانيون. وبعض أكثر ألعاب الڤيديو شعبية تأتي من اليابان وبريطانيا[11]. ثم إن صعود البرمجة الواقعية، التي زادت حيوية الإمتاع التلفزيوني أَو هبطت بها إِلىٰ مستوى متدنٍّ في السنوات الأخيرة قد انتشرت من أوروبا إِلىٰ الولايات المتحدة، وليس بالعكس.

وكما يلاحظ أنطوني غيدنز، عالم الاجتماع البريطاني، فإن «العولمة ليست فقط سيطرة الغرب علىٰ الآخرين؛ بل إنها تؤثر علىٰ الولايات المتحدة كما تؤثِّر علىٰ البلدان الأُخرى»[12]. أَو بكلمات الدبلوماسي السنغافوري كيشور محبوباني: «سوف يمتص الغرب العقول الجيدة من الحضارات الأُخرى علىٰ نحو متزايد، وبينما هو منهمك في ذلك فإنه سيتعرّض لتحوّل كبير. إذ سوف يصبح هو نفسه صورة مصغّرة عن العالم الجديد الذي يسوده الاعتماد المتبادل، وفيه ثقافات وأفكار مزدهرة كثيرة»[13]. فالعولمة في أصلها ليست أمريكيَّة، حتى ولو كان جزء كبير من محتواها الحالي شديد التأثّر بما يحدث في الولايات المتحدة.

إن للولايات المتحدة صفات متميّزة تجعلها مؤهلة بشكل فريد من نوعه

---

(11) مايكل إِيليوت، «هدف أجود من أن يقاوَم»، **نيوزويك**، عدد 31 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص27 ـ 28.

(12) أنطوني غيدينز، **العالم الهارب: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا** (نيويورك: روتْليِدْجْ، 2000)، ص22.

(13) كيشور محبوباني، «بقية الغرب؟»، نص المحاضرات العالمية للأكاديمية الملكية الإِسكتلندية/ هيئة الإِذاعة البريطانية، لندن، 1 حزيران/ يونيو 2000 (http://www.bbc.co.uk/worldservice/people/features/world-lectures/mahbb-lect.shtml)، ص26.

للعمل كمركز للعولمة. فالثقافة الأمريكيَّة منتَجَةٌ وموجهة نحو مجتمع متعدد الأعراق يتغيّر تركيبه السكاني باستمرار عن طريق الهجرة. وقد كان لأمريكا علىٰ الدوام ثقافة توفيقية، تستعير بحرِّيَّة من تقاليد شتى، وهي مفتوحة علىٰ باقي العالم باستمرار. كما أن حالات القلق الأوروبي من التأثير الأمريكي ليست جديدة. وقد نشرت أعداد من الكتب حول هذا الموضوع قبل قرن من الزمن. وعلىٰ سبيل المثال فقد كتب المؤلف البريطاني وليام توماس ستيد في سنة 1902 كتاباً بعنوان: **أمركة العالم**. كما أن الولايات المتحدة مختبر كبير للتجارب الثقافية، وأكبر سوق لاختبار ما إذا كان لأي فيلم معين أَو أغنية معينة صدى رنّان لدى مجموعة فرعية من السكَّان أَو أُخرى، أَو ربما لدى الناس بصورة عامة. فالأفكار تتدفّق إِلىٰ الولايات المتحدة بحرِّيَّة وتخرج منها بسهولة مماثلة وكثيراً ما تكون علىٰ شكل تجاري، مدعومة من قِبَل رجال أعمال مبادرين يعتمدون علىٰ تجمّعات عميقة لرأس المال والمواهب. إن كوخاً لفطائر البيتزا في آسيا يبدو أمريكياً، رغم أن الطعام فيه من أصل إيطالي بالطبع. ويظهر أن هناك شبهاً وقرابة بين فرص العولمة وبين خصائص المجتمع الأمريكي هذه[14].

ولا تتدفّق الثقافة الأمريكيَّة إِلىٰ المجتمعات الأُخرى دائماً بدون تغيير، وليست لها آثار سياسية علىٰ الدوام. فالأفكار والمعلومات التي تدخل الشبكات العالمية «تُفَرَّغ» في سياق السياسة الوطنية والثقافات المحلية، التي تعمل كأجهزة تصفيةٍ وتحوير انتقائية للأشياء الواصلة. فقوائم الوجبات الماكدونالديّة

(14) الواقع أن المرء يستطيع أن يتابع سلسلة لا تنقطع من عداوة أوروبا للولايات المتحدة وقلقها منها منذ فترة طويلة في أوائل القرن التاسع عشر حتى الآن. انظر نيل م. روزندورف، «حياة وأوقات صاموئيل برونستون، باني هوليوود في مدريد: دراسة في النطاق العالمي للثقافة الشعبية الأَمريكيَّة وتأثيرها» (أطروحة دكتوراه، جامعة هارڤارد، 2000)، «الملحق: قوة ثقافة الموسيقى الشعبية الأَمريكيَّة ـ تطور نقد نخبويّ»، ص402 ـ 415 وفي أماكن كثيرة متواترة.

مختلفة في الصين، والأفلام الأمريكيَّة تترجم بلهجات صينية مختلفة لتعكس التصوّرات الصينية للرسالة التي يجري نقلها[15]. وكثيراً ما تكون المؤسَّسات السياسية أكثر من الثقافة الشعبية مقاوِمة للبثّ العابر للقومية. ورغم أن الطلبة الصينيين في ساحة تيانانمين في سنة 1989 أقاموا نسخةً لتمثال الحرية، فإن من المؤكد أن الصين لم تتبنَّ المؤسَّسات السياسية الأمريكيَّة[16].

إن العولمة اليوم أمريكيَّة المركز، بمعنى أن جزءاً كبيراً من ثورة المعلومات يأتي من الولايات المتحدة، كما أن قسماً كبيراً من محتويات شبكات المعلومات العالمية يتم تكوينه حالياً في الولايات المتحدة، فيعزِّز القوَّة الأمريكيَّة الناعمة الطرية. ولقد وجّه وزير الثقافة الفرنسي جاك لانغ تحذيراً من كون القوَّة الناعمة الطرية «تتحرَّك في الغالب الأعمّ في اتجاه واحد، لأن الأمريكيين منغلقو العقول وريفيّون، إن لم يكونوا شديدي الجهل بالثقافات الأُخرى»[17]. غير أن لانغ يهمل انفتاح المجتمع الأمريكي الذي يتقبل الثقافات من باقي أنحاء العالم ويعيد تدويرها. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن بعض الممارسات الأمريكيَّة جذَّابة جداً لبلدان أُخرى: مثل الضبط النزيه للمخدّرات علىٰ يد إدارة الأغذية والأدوية مثلاً؛ والقوانين والممارسات الشفَّافة التي تحدّ من الغشّ والاحتيال في التعامل بالأوراق والسندات المالية، التي تخضع لرقابة لجنة السندات والتبادلات المالية. ويصعب أحياناً تجنّب المقاييس الأمريكيَّة الصنع،

---

(15) نيل م. روزندورف، «العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم، والتاريخ، ودور أمريكا»، في كتاب من تحرير جوزيف س. ناي الأصغر وجون د. دوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة مؤسَّسة بروكينغز 2000)، ص133، الحاشية 51.

(16) فردريك شووِيرْ، «سياسة إعادة الزرع القانوني وحوافزها»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**.

(17) والتر لافيبر، مايكل جوردان ورأس المال العالمي الجديد (نيويورك: نورتون، 1999)، ص110.

كما في القواعد التي تحكم الشبكة الدولية (الإنترنيت) نفسها. ولكن بعض المقاييس والممارسات الأُخرى ـ من الأرطال والأقدام (بدلاً من النظام المتري العشري) إلىٰ عقوبة الإعدام والحق في حمل الأسلحة ـ قد ووجهت بالحيرة أو بالعداء المباشر لدى الأمم الأُخرى. فالقوَّة الناعمة الطرية حقيقة، ولكنّها لا تتجمّع أو تتراكم لصالح الولايات المتحدة في كل مجالات النشاط، وليست الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك مثل هذه القوَّة. فالعولمة هي أكثر من مجرد الأمركة.

طبيعة الوحش

إن العولمة ـ شبكات الاعتماد المتبادل علىٰ صعيد العالم كلّه ـ لا تشير إلىٰ الشيوع والانتشار العام[18]. فكما رأينا في الفصل الماضي، كان ما يقرب من نصف السكان الأمريكيين في بداية القرن الحادي والعشرين يستخدمون شبكة النطاق العالمي (WWW)، بالمقارنة مع 0,01 بالمئة من السكان في جنوب آسيا. ومعظم سكان العالم اليوم ليس لديهم أجهزة هاتف؛ ويعيش مئات الملايين من الناس كفلاّحين في قرى نائية وليس لهم سوى ارتباط طفيف بالأَسواق العالمية أَو التدفّق العالمي للأفكار. والحق أن العولمة مشفوعة باتساع الهوّة، في جوانب كثيرة، بين الأغنياء والفقراء. فهي لا تشير إلىٰ المجانسة ولا إلىٰ العدالة والإنصاف[19].

---

(18) من أجل أن تُعْتَبَر شبكةُ العلاقات عالميةً، يجب أن تتضمن مسافاتٍ متعددةَ القارات، وليس شبكاتٍ محليةً فقط. فالعولمة تشير إلىٰ تقلص المسافة، ولكن علىٰ نطاق واسع. ويمكن مقارنتها بالتوجهات المحلية، والوطنية، والإقليمية. إذْ إن العولمة هي حالة الاعتماد المتبادل علىٰ صعيد العالم كله. فالعولمة هي ازدياد مثل هذا الاعتماد المتبادل، وإزالة العولمة هي هبوطه.

(19) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **تقرير عن التنمية البشرية** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999).

وحتى بين البلدان الغنية، هناك قدر من العولمة أقل بكثير مما يبدو للوهلة الأولى[20]. فالسوق العالمية المعولمة حقاً سوف تعني التدفقات الحرّة للبضائع، والبشر، ورأس المال، ومعدلات فائدة متشابهة. والواقع أنّه لا يزال أمامنا مشوار طويل يتعيّن علينا أن نقطعه[21]. وعلىٰ سبيل المثال فحتى في السوق المحلية لرابطة أمريكا الشمالية للتجارة الحرّة NAFTA تتاجر تورنتو مع ڤانكوڤر بما قيمته عشرة أضعاف تجارتها مع سياتل، رغم أن المسافة متماثلة والتعرفات في أدنى حدّ. وقد أدَّت العولمة إلىٰ جعل الحدود الوطنية أكثر مسامية، ولكنها لم تجعلها شيئاً لا لزوم له[22]. كما أن العولمة لا تعني إيجاد مجتمع عالمي. وفي السياق الاجتماعي، فإن الاتصالات بين الناس ذوي المعتقدات الدينيَّة المختلفة والقِيَم التي يتعلقون بها تعلّقاً عميقاً كثيراً ما يؤدي إلىٰ النِّزاع: وتشهد علىٰ ذلك الحملات الصليبيَّة الكبرى في العصور الوسطى، أو الفكرة الشائعة حالياً عن الولايات المتحدة باعتبارها «الشيطان الأكبر»، والتي يؤمن بها بعض الأصوليين[23]. ومن الواضح من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية كذلك، أن المجانسة لا تتبع العولمة بالضرورة.

وللعولمة عدد من الأبعاد، رغم أن الاقتصاديين كثيراً ما يكتبون كأنّها هي والاقتصاد العالمي شيء واحد. ولكن أشكالاً أُخرى من العولمة لها تأثيرات

---

(20) داني رودريك، «المعنى المعقول والهراء في مناقشة العولمة»، مجلة **فورين پوليسي**، صيف 1997، ص19 ـ 37.

(21) كيث غريفن، «العولمة وشكل الأشياء الآتية»، **مكالستر إنترناشنال: العولمة والمجال الاقتصادي**، ربيع 1999، ص3؛ «عالم واحد؟»، **الإيكونوميست**، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ص79 ـ 80.

(22) جون ف. هليويل، **ما مدى أهمية الحدود الوطنية؟** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسَّسة بروكينغز، 1998).

(23) صاموئيل هَانْتِنْغْتُون: صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي (نيويورك: سيمون وشوستر، 1996).

هامّة على حياتنا اليومية. وكان أقدم أشكال العولمة هو الاعتماد البيئي المتبادل. وعلى سبيل المثال فإن أول وباء للجدري مسجَّل في مصر سنة 1350 قبل الميلاد. وقد وصل المرض إلى الصين سنة 49 للميلاد، وإلى أوروبا سنة 700م، وإلى الأمريكتين سنة 1520م، وإلى أستراليا سنة 1789م[24]. وكان الوباء، أو الموت الأسود، قد بدأ أصلاً في آسيا، ولكن انتشاره قتل عدداً يراوح بين الربع والثلث من سكّان أوروبا في القرن الرابع عشر (سنة 1348 على وجه الخصوص). ونقل الأوروبيون أمراضاً إلى الأمريكتين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر دمّرت نسبةً وصلت إلى 95 بالمئة من سكانهما الأصليين[25]. ومنذ سنة 1973، ظهر ثلاثون مرضاً معدياً جديداً لم تكن معروفة في السابق، وانتشرت جغرافياً أمراض معروفة بأشكال جديدة مقاومة للأدوية[26]. ثم إن انتشار أنواع أجنبية من النباتات والحيوانات إلى مناطق جديدة قد أباد الأنواع المحلية فيها، وقد تكلّف محاولات السيطرة عليها بضع مئات من مليارات الدولارات في كل سنة[27]. ومن جهة أُخرى، فليست جميع

---

(24) وليام ج. برود: «الجدري: بلاء الماضي والمستقبل؟» **النيويورك تايمز**، عدد 15 حزيران/ يونيو، 1999، القسم F، ص1.

(25) جارد دايموند، بنادق، وجراثيم وفولاذ: مصائر المجتمعات البشرية (نيويورك: و. و. نورتون، 1998، ص202، 210 وليام هـ ماكنيل، **طواعين وشعوب** (لندن: نادي الكتب العلمية، 1979)، ص168؛ وانظر كذلك ألفريد و. كروسبي، **الاستعمار البيئي: التوسّع الحيوي لأوروبا، 900 ـ 1900** (كمبريدج، مطبعة جامعة كمبريدج، 1986).

(26) وزارة دفاع المملكة المتحدة، **السياق الاستراتيجي للدفاع في المستقبل** (لندن، 2001)، ص6.

(27) كان مرض الحمى القلاعية الذي أضرّ بالمواشي الأوروبية سنة 2001 مثلاً على «فيروس آسيوي استطاع أن يتكاثر بمعدل مفزع عندما لم يجد في مواجهته دفاعات طبيعية». باري جيمس، «الأنواع المخبرية تستغلّ العولمة»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 21 أيار/ مايو، 2001، ص1.

آثار العولمة البيئيَّة ضارّة. فمثلاً، استفادت التغذية والمطابخ في أوروبا وآسيا معاً من بعض محصولات الدنيا الجديدة كالبطاطس والذرة والطماطم. كما أن الثورة الخضراء في التكنولوجيا الزراعية في العقود القليلة الأخيرة قد ساعدت الفلاحين الفقراء في جميع أنحاء العالم[28].

إن التغيّر المناخي العالمي لن يقتصر تأثيره على الأمريكيين وحدهم، بل إنّه سيمتد إلى حياة الناس في كل مكان. فقد أُبلغ ألوف العلماء من أكثر من مئة بلد مؤخراً أن هناك أدلة جديدة وقوية على أن معظم الاحترار الذي تمّت مراقبته على مدى الخمسين سنة الماضية يمكن عَزْوُهُ إلى الأنشطة البشرية. وأن معدّل درجات الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين يتوقع له أن يزداد بما يراوح بين درجتين ونصف درجة، وعشر درجات فهرنهايت. وقد تكون النتيجة تقلّبات شديدةً في المناخ، مع زيادة المياه أكثر مما ينبغي في بعض المناطق وعدم وجود مياه كافية في مناطق أُخرى. وسوف تشمل التأثيرات في أمريكا الشمالية أنواعاً أقوى من العواصف، والطوفانات، وحالات الجفاف، والانزلاقات الأرضية. فلقد أدت درجات الحرارة الآخذة بالارتفاع إلى إطالة موسم انعدام التجمّد، وقلّصت الغطاء الثلجي بنسبة 10 بالمئة منذ ستينيّات القرن العشرين. وكان معدل ارتفاع مستوى سطح البحر في القرن الماضي أعلى من المعدل الوسطي على امتداد الألفيات الثلاث الماضية[29]. وكما يلاحظ جيمس مكارثي، العالِمُ من جامعة هارڤارد، فإن «الشيء المختلِف الآن هو أن الأرض يقطنها ستة مليارات من البشر، وأن الأنظمة الطبيعيّة والبشرية التي

(28) ألفريد كروسبي، **التبادل الكولومبوسي: العواقب الحيوية والحضارية لسنة 1492** (وِسْتپورت، كوّنيكتيكوت، مطبعة غرينوود، 1972).

(29) كريغ سميث، «مئة وخمسون دولة تبدأ بالعمل التمهيدي الأساسي لسياسات تتعلق بالاحترار العالمي»، **النيويورك تايمز**، عدد 18 كانون الثاني/ يناير، 2001، القسم A، ص7.

تزوّدنا بالغذاء، والوقود والأنسجة والألياف شديدة التأثّر بالمناخ». ومع تسارع تغيّر المناخ، فإن «التغيّر في المستقبل قد لا يحدث بسلاسة ولطف كما كان يفعل في السابق»[30]. ولا فرق بين أن يكون ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجوّ آتياً من الصين أم من الولايات المتحدة؛ إذْ أنّه يؤثّر على الاحترار العالمي بالطريقة نفسها. وكان التأثير على السياسة الأمريكيَّة واضحاً في ردود فعل البلدان الأُخرى في الأيام الأولى من إدارة جورج ووكر بوش. فبعد الاحتجاجات الأجنبية وتقرير من الأكاديمية الوطنية للعلوم، اضطر الرئيس بوش إلى عكس موقفه الأسبق القائل بعدم وجود أدلّة كافية على التأثيرات البشرية في الاحترار العالمي[31].

أما العولمة العسكرية فتتألّف من شبكات من الاعتماد المتبادل تستخدم فيها القوَّة، أَو التهديد باستعمال القوَّة. والمثال على ذلك هو الحروب العالمية في القرن العشرين. فأثناء الحرب الباردة كان الاعتماد المتبادل الاستراتيجي العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حاداً ومعروفاً جيداً. فلم ينتج عنه تحالفات تفرّعت وامتدّت على نطاق العالم فحسب. ولكن كان باستطاعة أي من الطرفين أن يستخدم القذائف العابرة للقارات لتدمير الطرف الآخر في غضون ثلاثين دقيقة. ومثل هذا الاعتماد المتبادل كان متميزاً، ليس لأنّه كان جديداً بشكل كلّي، بل لأن نطاق الصراع المحتمل وسرعته كانا شديدي الهول والضخامة. واليوم تشكّل شبكات الإرهابيين نوعاً جديداً من العولمة العسكرية.

---

(30) جيمس ج. مكارثي، «تقرير عن نطاق التقويم الثالث للسياسة الدوليَّة للتغير المناخي»، فصليّة **التقرير المناخي (ذي كلايمت ريبورت)**، شتاء 2001، ص3. إنني مدين لتيد پارسون لمساعدته لي في هذه النقطة.

(31) كاترين ك. سيلي، «في تغيّر مفاجئ، البيت الأبيض يذكر الاحترار العالمي باعتباره مشكلة»، **النيويورك تايمز**، 8 حزيران/ يونيو، 2001، ص18 من القسم A.

وأما العولمة الاجتماعية فهي انتشار الناس، والثقافات، والصور، والأفكار. والهجرة مثال مادي ملموس علىٰ ذلك. ففي القرن التاسع عشر عَبَر المحيطاتِ نحو ثمانين مليوناً من الناس إلىٰ أوطان جديدة، أكثر بكثير مما حدث في القرن العشرين[32]. ولكن الأفكار هي جانب من العولمة الاجتماعية ذو أهمية مماثلة. فقد انتشرت أربعة من أديان العالم ـ البوذية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام ـ عبر مسافات عظمى علىٰ مدى الألفي سنة الماضية، كما فعلت الطريقة العلمية والنظرة العالمية علىٰ امتداد القرون القليلة الماضية. فالعولمة السياسية (كجزء من العولمة الاجتماعية) ظاهرة في انتشار الترتيبات الدستورية، والزيادة في عدد البلدان التي صارت ديمقراطية، وتطور القواعد والمؤسَّسات الدولية. فالذين يعتقدون أن من الخطأ التحدّث عن المجتمع الدولي يتجاهلون أهمية الانتشار العالمي للأفكار السياسية كالحركة المناهضة للرقّ في القرن التاسع عشر، وحركة مناهضة اللاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، والحركات البيئية والنسائية اليوم.

والتغييرات في الأبعاد المختلفة للعولمة قد تترك في اتجاهات متعاكسة في الوقت نفسه. فالعولمة الاقتصادية هبطت هبوطاً حاداً ومفاجئاً فيما بين سنتي 1914 و1945، بينما تزايدت العولمة العسكرية إلىٰ ذُرَىً جديدة أثناء الحربين العالميتين، وكذلك فعلت أبعاد كثيرة من العولمة الاجتماعية. (فالحروب تحدث اضطرابات في المجتمعات القائمة وتنشر أفكاراً جديدة). وإذن فهل ازدادت العولمة أم تناقصت فيما بين سنتي 1914 و1945؟ إن الابتعاد عن العولمة الذي ميّز النصف الأول من القرن العشرين كان من العمق بحيث إن الاقتصاد العالمي لم يستطع الوصول إلىٰ مستويات سنة 1914 من التجارة والاستثمار الدوليين مرة أُخرى إلاَّ في السبعينيّات من ذلك القرن. وكان ذلك في جزء منه انعكاساً للاضطراب الهائل الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى،

(32) هيلد وشركاه، **التحول العالمي**، ص295 ـ 296.

ولكن كانت هناك مشكلة أُخرى كذلك. فالعالم الصناعي لم يتكيّف مع حالات عدم المساواة التي كوَّنتها العولمة الاقتصادية السريعة. فالأَسواق سبقت السياسة في أوروبا. كما أن الحركات السياسية الكبرى الشيوعية والفاشيّة نبعت جزئياً من ردود الفعل الشعبية علىٰ حالات انعدام المساواة التي رافقت حرية العمل التجاري (عدم التدخل الحكومي) في الأَسواق العالمية[33].

فهل يحتمل حدوث مثل هذه العولمة الاقتصادية وما يرافقها من اضطراب سياسي في السنوات المقبلة؟ إن ذلك ممكن، ولكنّه ليس محتملاً كما كان قبل قرن من الزّمن. فمن جهة نجد أن تكوين دولة الرفاهية بعد سنة 1945 قد وضع شبكة أمان تحت الناس الفقراء في معظم البلدان المتقدمة، فعملت كصمَّام أمان جعل الاقتصادات المنفتحة والعولمة الاقتصادية مقبولة أكثر. فهناك صلة إيجابية متلازمة بين قوة دولة الرفاهية وانفتاح الاقتصادات[34]. والعولمة لا تدمّر دولة الرفاهية في أوروبا ومجتمعات ما بعد الحداثة. (بالمقارنة مع تقييدها). ورغم أن ردود الفعل علىٰ العولمة الاقتصادية كانت تتنامى في مجتمعات ما بعد التصنيع، فإنّها ليست مثل الحركات الجماهيرية التي قلبت الأنظمة السياسية في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين. وفي الوقت نفسه فإن عدم المساواة الدولية قد تزايدت في بعض المناطق، بما فيها بلدان مثل الصين. وفي جزء كبير من العالم الأقل تقدّماً، فإن غياب شبكات الأمان قد يصبح سبباً لردود فعل مضادة للعولمة الاقتصادية[35]. ذلك أن حركات الاحتجاج الدولية

---

(33) كارل پولانِيي، **التحول الكبير** (نيويورك: راينهارت، 1994)، الفصلان التاسع عشر والعشرون.

(34) جون غ. راغي، «الأنظمة الدوليّة، والصفقات والتغيير: الليبرالية المتأصلة في النظام الاقتصادي لما بعد الحرب»، **إنترناشنال أورغانايزاشِنْ**، ربيع سنة 1982، نقلاً عنه في كتاب داني رودريك، **هل تعدّت العولمة حدودها؟** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: معهد الاقتصاد الدولي، 1997)، ص65.

(35) مَريلي س. غرنيدل، «علىٰ استعداد أم لا: العالم النامي والعولمة»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ في التعولم**.

التي تضم مواطنين أمريكيين ومنظّمات أمريكيّة قد تزايدت، وهي تثير أسئلة صعبة حول السياسة، كما سنرى أدناه.

وباختصار، فإن العولمة هي نتاج التقدّم التكنولوجي والسياسات الحكومية التي خفضت الحواجز أمام التبادل الدولي. ولقد كانت الولايات المتحدة محفزاً كبيراً للمرحلة المعاصرة من العولمة، ومستفيدة منها، ولكننا عاجزون عن السيطرة عليها. وعلاوة على ذلك، فإذا قدّر للاحتجاجات والسياسات الحكومية أن تنتقص من الأبعاد الاقتصادية المفيدة للعولمة، فسوف تبقى معنا الآثار الضارّة للعولمة العسكرية والبيئيّة. فالعولمة بركة تختلط بها بعض السلبيّات، ولكن سواء أحببناها أم لا، فإنّها تكوّن تحديات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكيّة.

عولمة القرن الحادي والعشرين: ما الجديد؟

رغم أن العولمة ظلّت مستمرّة قروناً، فإن شكلها المعاصر له خصائص متميّزة. وبعبارة مختصرة، فإنّها «أسمك وأسرع». فالعولمة اليوم مختلفة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر، عندما قدم الاستعمار الأوروبي جزءاً كبيراً من هيكلها السياسي. وكانت تكاليف النقل والاتصال الأعلى تعني أن عدداً أقل من الناس كان يتعامل مباشرة مع الناس والأفكار من حضارات أُخرى. ولكن كثيراً من الفوارق الهامّة لها صلة وثيقة بثورة المعلومات. وكما يجادل توماس فريدمان، فإن العولمة المعاصرة تسير على نحو «أبعد، وأسرع، وأرخص، وأعمق»[36].

ويستخدم الاقتصاديون اصطلاح «تأثيرات الشبكة» للإشارة إلى الأوضاع التي يصبح فيها مُنْتَجٌ مّا أغلى عندما يستعمله كثير من الناس الآخرين. وكما

---

(36) توماس فريدمان، **اللغة وشجرة الزيتون: فهم العولمة** (نيويورك: فرّار وشتراوس وجيرو، 1999)، ص7 ـ 8.

رأينا في الفصل السابق، فإن جهاز هاتف واحد لا يفيد، ولكن قيمته تزداد مع تنامي الشبكة. وهذا هو السبب الذي يجعل الإنترنيت تُحدِثُ مثلَ هذا التغيّر السريع[37]. فالاقتصاد القائم علىٰ المعرفة يولّد «تأثيرات قوية فائضة، كثيراً ما تنتشر كالنّار، فتستثير تجديدات وتطلق سلسلة من ردود الفعل والمخترعات الجديدة... ولكن البضائع ـ علىٰ عكس المعرفة ـ لا تنتشر دائماً كالنّار»[38]. وعلاوة علىٰ ذلك، فبما أن الاعتماد المتبادل أصبح أسمك وأسرع، فإن العلاقات بين الشبكات المختلفة صارت أكثر أهمية. فهناك ارتباطات أكثر تداخلاً بين الشبكات. ونتيجة لذلك، فإن تأثيرات النظام ـ حيث يمكن لاضطرابات صغيرة في منطقة واحدة أن تنتشر لتتخلل النظام كله ـ تصبح أهم[39].

والأَسواق المالية مثال جيد علىٰ تأثيرات النظام. وكما هو مذكور أعلاه، فإن الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997 أثّرت علىٰ الأَسواق في عدة قارات. ولم يكن الحجم النسبيّ للاستثمار الأجنبي سنة 1997 غير مسبوق. فالتدفّق الصافي لرأس المال الخارج من بريطانيا في العقود الأربعة التي سبقت سنة 1914 كان بمعدل 5 بالمئة من حجم ناتجها المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 2 إلىٰ 3 بالمئة للبلدان الغنية اليوم[40]. ثم إن كون الأزمة المالية سنة 1997 عالمية في حجمها قد سبقته إرهاصات تنذر به: فيوم الاثنين الأسود في وول ستريت سنة 1929، وانهيار مصرف كريدت آنستالت في النمسا سنة 1930 فَجَّرَا أزمة مالية عالمية وركوداً عالمياً.

---

(37) «عالم شبه مندمج»، **الإيكونوميست**، 11 أيلول/ سبتمبر 1999، ص42.

(38) جوزيف ستيغليتْز، «هموم بلا وزن»، الفاينانشال تايمز (لندن) عدد 3 شباط/ فبراير، 1999، ص14.

(39) روبرت جرفيز، تأثيرات المنظومة: **التعقيد في الحياة السياسية والاجتماعية** (پرينستون، مطبعة جامعة پرينستون، 7 ـ 19).

(40) «عالم واحد؟»، **الإيكونوميست**، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ص80.

ولكن التدفقات المالية الإجمالية الكثيفة اليوم أكبر بكثير. فالتدفقات اليومية بالعملات الأجنبية ازدادت من 15 مليار دولار سنة 1973 إلىٰ 1,5 تريليون دولار بحلول سنة 1995، وكانت أزمة سنة 1997 قد أشعلتها شرارة انهيار العملة في سوق اقتصادية صغيرة آخذة في البروز، وليس عن طريق وول ستريت. يضاف إلىٰ ذلك أن أزمة سنة 1997 قد فاجأت معظم الاقتصاديين، والحكومات، والمؤسَّسات المالية الدولية علىٰ حين غرّة. وقد جعلتها الأدواتُ الماليةُ الجديدةُ المعقدّةُ صعبةَ الفهم. ففي كانون الأول/ ديسمبر سنة 1998 قال آلان غرينسبان رئيس مجلس إدارة الصندوق الاحتياطي الاتحادي: «لقد تعلمت عن كيفية عمل هذا النظام العالمي الجديد في الأشهر الإثني عشر الماضية أكثر مما تعلّمت في السنوات العشرين المنصرمة»[41]. ذلك أن الحجم الهائل، والتعقيد، والسرعة تميّز العولمة الاقتصادية المعاصرة عن الفترات الأسبق، وتزيد التحديات التي تشكّلها للسياسة الخارجية الأمريكيَّة[42].

كما أصبحت العولمة العسكرية أكثر تعقيداً كذلك. إذْ أن نهاية الحرب الباردة قد جاءت بإلغاء العولمة العسكرية، أي أن النزاعات البعيدة بين القوى الكبرى صارت صلتها بميزان القوى أقلّ. ولكن الزيادة في العولمة الاجتماعية علىٰ مدى عدة عقود مضت كان لها تأثير معاكس، فقد أدخلت أبعاداً جديدة للعولمة العسكرية: التدخّل الإنساني، والإرهاب. ذلك أن الاهتمامات الإنسانية المتفاعلة مع الاتصالات الدولية قد أدَّت إلىٰ ضغوط من أجل التدخّل العسكري في أماكن مثل الصومال والبوسنة وكوسوڤو. وتفاعلت ردود الفعل الأصولية علىٰ الثقافة الحديثة مع التكنولوجيا لتكوين خيارات جديدة للإرهاب وللحرب غير المتناظرة. وعلىٰ سبيل المثال، فمن أجل استنباط استراتيجية لمواجهة الولايات المتحدة، اقترح بعض المسؤولين الصينيين من المستوى

---

(41) غرينسپان، ينقل عنه فريدمان في: **اللغة وشجرة الزيتون**، ص368.

(42) هيلد وشركاه، **التحولات العالمية**، ص235.

المتوسط إستخدام الإرهاب، وتهريب المخدّرات، ودهورة البيئة، ونشر ڤيروسات الكومبيوتر. وجادلوا بأنّه كلما زاد تعقيد الخليط ـ أي استخدام الإرهاب والحرب الإعلامية والحرب المالية ـ كانت النتائج أفضل. «ومن هذا المنظور، تتزاوج الحرب غير المحدودة مع محتويات كتاب **فن الحرب** الصيني التقليدي الذي ألّفه صُنْ تْزُو، مع التكنولوجيا العسكرية الحديثة والعولمة الاقتصادية»[43].

وعند قيام المسؤولين الأمريكيين بصياغة السياسة الخارجية، يواجهون سُمْكَ العولمة المتزايد ـ كثافة شبكات الاعتماد المتبادل المتداخل ـ مما يعني أن آثار الأحداث في منطقة جغرافيَّة أَو في البُعد الاقتصادي أَو البيئي قد يكون لها تأثيرات عميقة في مناطق جغرافيَّة أُخرى أَو علىٰ البُعد العسكري أَو الاجتماعي. فالشبكات الدولية آخذة في التعقيد علىٰ نحو متزايد، ولذا تزداد صعوبة التنبؤ بآثارها. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن النَّاس في الأنظمة البشريَّة كثيراً ما ينهمكون في العمل كي يتفوّق كل منهم علىٰ الآخر في الذكاء، وكي يكسب ميزة اقتصادية أَو اجتماعية أَو عسكرية بالضبط عن طريق التصرّف بطريقة لا يمكن التنبؤ بها. ونتيجة لذلك، فإن العولمة مصحوبة بتغلغل الشكّ وانعدام اليقين. وسيكون هناك تنافس مستمر بين التعقيد المتزايد وانعدام اليقين من جهة، وجهود الحكومات، والشركات وغيرها لفهم هذه المنظومات المتداخلة والمتزايدة التعقيد، والتلاعب بها لفائدتها. فالأزمات المالية المتواترة، أَو الزيادات الحادّة في البطالة يمكن أن تؤدي إِلىٰ حركات شعبيَّة للحدّ من الاعتماد المتبادل وإِلىٰ قلب العولمة الاقتصادية إذْ إن انعدام اليقين علىٰ نحو فوضوي هو ثمن أبهظ من أن يدفعه معظم النَّاس لقاء مستويات وسطية نسبيَّة أعلىٰ من

(43) «الصين تفكّر في قواعد جديدة لِـ«حربٍ بلا قيود»» **الواشنطن پوست**، عدد 8 آب/ أغسطس، 1999، ص1.

الازدهار. فالعولمة قد لا تكون قابلة للاستدامة بشكلها الحالي ما لم تكن بعض جوانبها خاضعة لسيطرة فعَّالة، كما سنرى أدناه.

كما أن السرعة تضاف إلىٰ انعدام اليقين وصعوبات تشكيل الاستجابات السياسيَّة. وكما هو مذكور في البداية، فإن العولمة الحديثة تعمل بوتيرة أسرع بكثير من أشكالها السابقة. فقد استغرق الجدري ما يقرب من ثلاثة آلاف سنة لغزو القارات المأهولة، حتى وصل آخر الأمر إلىٰ أستراليا سنة 1775. ولكن مرض الإيدز لم يستغرق سوى ثلاثة عقود كي ينتشر من إفريقيا إلىٰ سائر أنحاء العالم. فإذا انتقلنا إلىٰ صورة مجازيّة لفيروس، فسنجد أن «فيروس الحب» في سنة 2000 لم يَحْتَجْ إلىٰ أكثر من ثلاثة أيَّام حتى يهاجم أجهزة الكومبيوتر في العالم كلّه. من ثلاثة آلاف سنة إلىٰ ثلاثة عقود إلىٰ ثلاثة أيام: هذا هو مدى التسارع في العولمة.

وفي بعض الأحيان يُنْظَرُ إلىٰ تحديات العولمة في سياق سرعة تدفّق المعلومات فقط، ولكن هذا تبسيط أكثر من اللازم[44]. إن سرعة فرادى الرسائل لم تتغيَّر كثيراً منذ أن شاعت الخدمات البرقيَّة التلغرافية في سائر أنحاء العالم عند نهاية القرن التاسع عشر. ولكن السرعة المؤسّسيّة ـ أي سرعة تغيّر النظام والوحدات الموجودة في داخله ـ تعكس سماكة العولمة. وتتحرّك ردود أفعال الأسواق بوتيرة أسرع من ذي قبل، لأن المعلومات تنتشر علىٰ نحو أسرع، بحيث يمكن أن تستجيب مبالغ هائلة من رأس المال في لحظة واحدة.

---

(44) لقد جاء أكبر تغيّر في السرعة مع السفينة البخارية، وخصوصاً مع البرق. فقد أدَّى السلك العابر للأطلسي سنة 1866 إلىٰ تخفيض وقت بثّ المعلومات بين لندن ونيويورك من فترة أطول بكثير من أسبوع إلىٰ بضع دقائق ـ أي بعامل يقرب من ألف. وعلىٰ عكس ذلك، أدَّى الهاتف إلىٰ زيادة سرعة مثل هذه الرسائل بدقائق (إذ إن رسائل الهاتف لا تحتاج إلىٰ حلّ للرموز). أما الإنترنيت، بالمقارنة مع الهاتف، فلم تزد السرعةَ كثيراً علىٰ الإطلاق.

فتستطيع منظمة غير حكومية أن ترسل تقريراً عن حادثة في غابة برازيليَّة فتنشر الخبر حول العالم علىٰ الإنترنيت في غضون دقائق. ولا تنتقل فرادى البنود الإخباريَّة من سراييڤو إلىٰ نيويورك بطريقة أسرع مما كان عليه الحال سنة 1914، ولكن المؤسَّسات واقتصاديات التلفزيون السلكي والإنترنيت قد جعلت دورة الأخبار أقصر، وأعطت مكافآت أكبر للمزايا الصغيرة في السرعة. ففي سنة 1914 لم تكن صحيفةٌ مّا تسبق غيرها في النشر عن طريق تلقّي الخبر ومعالجته قبل الصُّحف الأُخرى بساعة من الزَّمن، ما دامت المعلومات يمكن معالجتها قبل موعد صدور العدد التالي. أما اليوم فإن ساعة ـ أَو حتى بضع دقائق ـ يكمن فيها الفرق الحسَّاس بين أن تكون محطة تلفزيون سلكيَّة علىٰ رأس القصَّة أم تتلكأ متخلّفة وراء القوس. بل إن محطة CNN تستبق الإبلاغ الرسمي نفسه، وكثيراً ما كنت أدخل مكتباً لمسؤول في وزارة الدفاع أَو الخارجية لأجد جهاز تلفزيون في الزّاوية وهو مفتوح علىٰ تلك المحطّة.

كما ازدادت مشاركة عامة الناس في الشؤون العالمية في البلدان الغنيَّة. فالنَّاس العاديُّون يستثمرون في الصَّناديق الأجنبيَّة المتبادلة، ويقامرون في مواقع الإنترنيت الواقعة علىٰ مبعدة من السواحل (خارج متناول الجمارك والضرائب)، ويتذوّقون وجبات غريبة كانت امتيازاً حصرياً للأغنياء. وقد أطلق فريدمان علىٰ هذا التغيير اسم «دمقرطة» التكنولوجيا، والتمويل، والمعلومات، لأن التكاليف المتناقصة، قد جعلت ما كان ترفاً في السَّابق يتوفَّر اليوم لشرائح من المجتمع أعرض بكثير من ذي قبل[45]. ولعل «**الدمقرطة**» ليست هي الكلمة الصحيحة لأن الأصوات المالية والنَّاس لا يبدأون بحصص متساوية في الأَسواق. فليست هناك مساواة في أَسواق رأس المال مثلاً، برغم الأدوات المالية الجديدة التي تسمح بالمشاركة لأناس أكثر. فغالباً ما تكون مليون دولار أَو أكثر هي ثمن الدخول إلىٰ شركة مضاربات للمستثمرين المغامرين. وربما كانت كلمة

(45) فريدمان، **اللغة وشجرة الزيتون**، ص41 ـ 58.

التعددية هي الأدقّ، بإشارتها إلىٰ الزيادة والتنوّع في عدد المشاركين في الشبكات العالمية. ففي سنة 1914، حسبما يرى جون ميناردكينز «كان الساكن في لندن يستطيع أن يطلب عن طريق الهاتف، وهو يرتشف شاي الصباح في فراشه، المنتجاتِ المتنوعةَ للعالم كلّه، بأيّة كمية قد يراها مناسبة، ويتوقّع وصولها المبكر بشكل معقول إلىٰ عتبة داره[46]. ولكن مثل هذا الإنكليزي كان يتعيّن عليه أن يكون غنياً كي يصبح زبوناً عالمياً. أما اليوم فإن أي أمريكي عادي يستطيع عملياً أن يفعل الشيء نفسه. ذلك أن الأَسواق الكبرى وتجّار المفرّق علىٰ الإنترنيت قد أوصلوا هذه القدرة إلىٰ الغالبيَّة الساحقة من النَّاس في مجتمعات ما بعد التصنيع.

وكما رأينا في الفصل السابق، فإن المنظَّمات غير الحكومية ـ سواء أكانت كبيرة مثل السَّلام الأخضر أَو منظمة العفو الدولية، أم بحجم المجانين الثلاثة المضروبين في الأمثال ومعهم جهاز فاكس ومودِمْ (تجهيزة اتصال) تستطيع الآن أن ترفع أصواتها، علىٰ صعيد العالم كلّه، علىٰ نحو لم يكن ممكناً من قبل أبداً. أما إذا كانت سترسّخ مصداقية للفت انتباه أي شخص فإن ذلك قد أصبح هو المسألة السياسيَّة الهامّة.

إن هذا التوسّع الهائل في قنوات الاتصال عابرة القومية لمسافات تتعدَّى قارات متعدّدة، الذي ولّدته وسائط الإعلام والعدد الكبير من المنظَّمات غير الحكومية معناه أن هناك مزيداً من القضايا لمن يريد الإمساك بها علىٰ الصعيد الدولي، بما في ذلك التنظيمات والممارسات (التي تراوح من الاختبارات الصيدلانية، إلىٰ المحاسبة ومستويات الجودة إلىٰ تنظيم الأعمال المصرفيَّة) مما كان في الماضي يعتبر من الامتيازات المقتصرة حصراً علىٰ الحكومات الوطنيَّة. فهناك مجالات واسعة من حسن إدارة الحكم في الحياة عابرة القومية تضطلع

(46) جون ميناردكينز، **العواقب الاقتصادية للسلام** (لندن؛ بنغوين، 1988)، ص11.

بها عناصر فاعلة من القطاع الخاص، سواء أكانت إيجاد شيفرة تحكم الإنترنيت أم وضع مقاييس للسَّلامة في الصناعة الكيميائية.

ويذهب بعض المراقبين إلىٰ حد المجادلة بأن تكاليف الاتصالات قد حذفت أهمية المسافة. وفي بعض الميادين، مثل الأَسواق المالية، فإن ذلك صحيح إلىٰ حد كبير، ولكنه كتعميم، يشكِّل نصف حقيقة. فأولاً تزايدت المشاركة في الاعتماد المتبادل المتداخل العالمي، ولكن كثيراً من الناس ليسوا مرتبطين إلاَّ بشكل طفيف بأيّة شبكات اتصال تتجاوز دولَهُم نفسَها، أَو حتى مواقعهم المحليَّة. فمعظم سكان العالم، كما لاحظنا، لا يملكون أجهزة هاتف. وكثير من القرى الفلاحية في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية ترتبط بالعالم ككل من خلال اتصالات اقتصادية واجتماعية وسياسية بطيئة وطفيفة علىٰ الأغلب. وبالإضافة إلىٰ ذلك فحتى للمرتبطين بشبكات اتصالات عالمية علىٰ نحو وثيق، فإن أهمية المسافة تختلف كثيراً بحسب الموضوع، الاقتصادي، أو البيئي أو العسكري، وهلم جرّاً. فإذا كانت العولمة تعني تقليص المسافة، فإن تلك المسافات قد تقلّصت بمعدلات مختلفة بالنسبة للناس المختلفين والمواضيع المختلفة[47].

والمسافة شيء لا علاقة له حقاً إذ كان باستطاعة مستثمر في أبيدجان أن يبيع علىٰ الفور أسهماً في نيويورك أَو هونغ كونغ إلىٰ مستثمر آخر في موسكو. ولكن البضائع المادِّيَّة تتحرَّك بوتيرة أبطأ من رأس المال، ما دامت السيارات والمنسوجات لا يمكن تحويلها إلىٰ أرقام علىٰ كومبيوتر. فطلب شرائها يمكن إرساله بغضّ النظر عن المسافة. ولكن السيارات والملابس يتعيّن عليها أن تنتقل مادياً من اليابان أَو غواتيمالا إلىٰ جوهانسبرغ أَو روما. ومثل هذا الانتقال أسرع مما كان عليه من قبل ـ فالورود والأحذية ترسل الآن عبر آلاف الأميال

(47) فرانسيس كيرنكروس، موت المسافة: كيف ستغيّر ثورة الاتصالات حياتنا (بوسطن، مطبعة مدرسة هارڤارد التجارية، 1997).

بالطائرات النفّاثة ـ ولكن الانتقال ليس فورياً ولا رخيصاً بأي حال من الأحوال، بل إن الخدمات الشخصية تقيدها المسافة أكثر حتّى من ذلك: فالنّاس المحتاجون إلىٰ جراحة لدائنيَّة لإزالة تجاعيد الوجه لا يمكنهم الحصول عليها عن طريق خطّ الإنترنيت.

والتنوّع بحسب المسافة ينطبق علىٰ أبعاد العولمة الأُخرى كذلك. فالحركة الحقيقية للأفكار والمعلومات فورية تتم عملياً في لحظات، ولكن فهمها وقبولها يعتمدان علىٰ الفوارق الثقافية. فالأمين العام للأمم المتّحدة، كوفي عنان، يستطيع أن يتحدَّث عن حقوق الإنسان والسيادة بشكل فوري مباشر للناس في بوسطن، وبلغراد، وبونس آيريس، وبيجينغ، وبيروت، وبومباي، وبوجومبورا [عاصمة بوروندي وأكبر مدنها. كان اسمها أوسومبورا، وأعيدت تسميتها عند استقلال بوروندي سنة 1962: المعرّب] ـ ولكن الكلمات نفسها يتم سماعها بطُرق شديدة الاختلاف في هذه المدن السبع. وبالمثل، فإن الثقافة الشعبية الأمريكيَّة قد يفسّرها الشباب في بعض الثقافات علىٰ أنّها توكيد يثبت قِيَماً أصولية جديدة، ولكنّها في مواقع أُخرى قد تُعْتَبَرُ من حيث الجوهر مجردَ رموز تافهة، لا تعبّر عنها سوى قبعات لعبة البيسبول، والقمصان القطنية القصيرة الأكمام T-shirts والموسيقى. فالمسافات الثقافية تقاوم التجانس. وأخيراً فإن عناصر العولمة الاجتماعية المعتمِدة علىٰ هجرة البشر تقيدها المسافة والصلاحيات القانونية تقييداً شديداً، إذْ إن السَّفر يبقى باهظ الكلفة عند معظم النَّاس في العالم، كما أن الحكومات في كل مكان تسعى إلىٰ السيطرة علىٰ الهجرة والحدّ منها.

إن الإضافة التي قدّمتها ثورة المعلومات إلىٰ العولمة المعاصرة هي السرعة والكثافة للاتصالات المتداخلة علىٰ الشبكات، مما يزيدها تعقيداً. ولكن مثل هذه «العولمة الكثيفة» ليست متجانسة. فهي تختلف بحسب الإقليم والموقع المحلي، وبحسب الموضوع. وعندما نرسم سياستنا الخارجية لهذا

القرن، سوف يتعيّن علينا أن نستجيب لقضايا تنطوي على تعقيد أكبر، ومزيد من انعدام اليقين، وزمن للاستجابة أقصر، ومشاركة أوسع للجماعات والأفراد، وتقلّص متفاوت للمسافة، فالعالم يداهمنا، ولكن في سياق استجاباتنا السياسية، فإن حجماً واحداً لن ينطبق على جميع القضايا.

العولمة والقوَّة الأمريكيَّة

مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة أقوى من أية دولة في التاريخ الحديث. وأسهمت العولمة في هذه المكانة، ولكنها قد لا تستمر في الإسهام طيلة هذا القرن. فالعولمة اليوم تعزّز القوة الأمريكيَّة؛ ومع مرور الزمن قد تخفِّف تلك القوَّة. ذلك أن العولمة هي ابنة التكنولوجيا والسياسة كلتيهما. وقد تعمّدت السياسة الأمريكيَّة أن تعزِّز معايير ومؤسَّسات مثل الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة GATT والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، مما أدَّى إلى تكوين نظام اقتصادي دولي منفتح بعد سنة 1945. وعلى مدى خمس وأربعين سنة، كان امتداد العولمة الاقتصادية محدوداً بسياسات الاكتفاء الذاتي للحكومات الشيوعيَّة. وقد خفضت نهايةُ الحرب الباردة مثلَ هذه الحواجز، واستفادت قوة أمريكا الاقتصادية الناعمة والطرية من صعود عقيدة السوق ذات الصلة وتقلّص نزعة الحماية.

وتلعب الولايات المتحدة دوراً مركزياً في جميع أبعاد العولمة المعاصِرة. فالعولمة في جوهرها تشير إلى شبكات اعتماد متبادل متداخل على صعيد العالم كلّه. والشبكة هي (ببساطة) سلسلة من ارتباطات نقاط في نظام، ولكن الشبكات يمكن أن تتخذ عدداً مدهشاً من الأشكال والهياكل. فمحور الخطوط الجوية وتشعباته، وشبكة العنكبوت، ولوحة السيطرة الكهربائية، ونظام خطوط حافلات العاصمة، والإنترنيت كلها شبكات، رغم أنها تختلف في مجال المركزية وتعقيد الاتصالات. ويجادل منظّرو الشبكات بأنّه تحت معظم الظروف فإن المركزية في الشبكات تنقل القوَّة، أي أن المحور يسيطر على

التشعّبات[48]. ويرى البعضُ العولمةَ كشبكةٍ محورها الولايات المتحدة وتشعباتها تمتد إلىٰ باقي أنحاء العالم. وفي هذه الصورة شيء من الحقيقة، ما دامت الولايات المتحدة مركزية في أشكال العولمة الأربعة: الاقتصادي (فللولايات المتحدة أكبر سوق رأسمالية) والعسكري (فهي البلد الوحيد الذي تصل يده إلىٰ جميع أنحاء العالم) والاجتماعي (فهي قلب الثقافة الشعبية) والبيئي (فالولايات المتحدة أكبر ملوِّث للبيئة، ودعمها السياسي ضروري للقيام بعمل فعَّال بشأن القضايا البيئيَّة). وكما نُوقش آنفاً، فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً مركزياً في المرحلة الحالية من العولمة، لأسباب متنوّعة تشمل ثقافتها التوفيقية، وحجم سوقها، وفاعلية بعض مؤسَّساتها، وقوّتها العسكرية. وهذه المركزية بدورها أفادت القوةَ الأمريكيَّةَ الصلبة والناعمة الطرية. ومن هذا المنظور، فإن المحور يأتي بالهيمنة.

والذين يدافعون عن السياسة الخارجية المهيمنة والأحادية الجانب تجتذبهم هذه الصورة للشبكات العالمية. ومع ذلك فإن هناك أربعة أسباب علىٰ الأقل تجعل من الخطأ تصور شبكات العولمة المعاصِرة في سياق المحور والتشعبات لأمبراطورية أمريكيَّة تكوِّن تبعية للبلدان الأصغر. فهذه الصورة المجازية مفيدة كمنظور للعولمة، ولكنّها لا تقدّم الصورة بكاملها.

فأولاً: إن تركيب شبكات الاعتماد المتبادل يختلف بحسب أبعاد العولمة المختلفة. فالصورة المجازية للمحور والتشعبات تنطبق علىٰ العولمة العسكرية بشكل أكثر وثوقاً من العولمة الاقتصادية أَو البيئيَّة أَو الاجتماعية، لأن السيطرة

---

(48) دانييل براس ومارلين بركهاردت، «المركزية والسلطة في المنظمات»، في كتاب من تحرير نيتين نوهريا وروبرت إكليس عنوانه **شبكات ومنظمات** (بوسطن، مطبعة مدرسة هارڤارد التجارية، 1992)؛ جون بادجيت وكريستوفر أنسيل، «الفاعلون الأقوياء وصعود آل ميديتشي، 1400 ـ 1434»، **أمريكان جورنال أوف سوشيولوجي**، عدد أيار/ مايو 1993. إنني مدين لدايڤيد لايزر وجين فونتين لمساعدتي في هذه النقطة.

الأمريكيَّة أعظم بكثير في هذا الميدان. وحتى في المجال العسكري، فإن معظم الدول تقلقها تهديدات من جيرانها أكثر من أيَّة تهديدات من الولايات المتحدة. وهذه حقيقة تجعل كثيرين يدعون الولايات المتحدة لتعديل التوازنات المحليَّة. فالتواجد الأمريكي مُرَحَّبٌ به في معظم أنحاء شرق آسيا كقوة تتوازن مع القوَّة الصينية الآخذة في الصعود. أي أن مجاز المحور والتشعبات ينطبق علىٰ علاقات القوَّة أكثر من تصويره علاقات التهديد، وكما رأينا في الفصل الأول، فإن موازنة السلوك تتأثَّر كثيراً بالتصوّرات المدرَكَة للتهديد. فإذا اعتُبِرت الولايات المتحدة تهديداً بدلاً من مُوازِنٍ مرحَّب به، فإنَّها ستفقد التأثير النابع من تقديمها حمايةً عسكريةً للتوازن مع الآخرين. وفي الوقت نفسه، فإن مجاز المحور والتشعبات غير دقيق في الشبكات الاقتصادية. ففي التجارة مثلاً، نجد أن أوروبا واليابان عقدتان بديلتان هامّتان في الشبكة العالمية. كما أن العولمة البيئيَّة ـ مستقبل الأنواع المهدّدة بالانقراض في أفريقيا وغابات الأمازون في البرازيل ـ أقل تركّزاً حول الولايات المتحدة. وحيثما تُعْتَبَرُ الولايات المتحدة تهديداً بيئياً كبيراً، كما في موضوع إنتاجها لثاني أكسيد الكربون، فإن الترحيب بها أقل. بل كثيراً ما توجد مقاومة للسياسات الأمريكيَّة.

وثانياً قد تضلِّلنا الصورةُ المجازيةُ للمحور والتشعبات بشأن غياب ظاهر للتبادل أَو نقاط ضعف مكشوفة ذات اتجاهين. وحتى عسكرياً، فإن قدرة الولايات المتحدة علىٰ ضرب أي مكان في العالم لن تجعلها منيعةً ضد الانكشاف أَو التعرّض للعطب، كما تعلّمنا بثمن باهظ في 11 أيلول/ سبتمبر سنة 2001. ذلك أن دولاً أَو مجموعات أُخرى، بل وأفراداً آخرين قد يلجأون إِلىٰ استخدامات غير تقليدية للقوّة، أَو ـ علىٰ المدى البعيد ـ يطوِّرون أسلحة دمار شامل، مع أنظمة لإيصالها تمكّنهم من تهديد الولايات المتحدة. فالإرهاب تهديد حقيقي، والهجمات النووية أَو الحيوية الشاملة الكثافة ستكون قاتلة أكثر من الطائرات المخطوفة. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن العمليَّات

الاقتصادية والاجتماعية العالمية تجعل السيطرة على حدودنا أصعب بصورة متزايدة. فعندما ننفتح للتدفقات الاقتصادية فإننا نعرض أنفسنا في الوقت ذاته لنوع جديد من الأخطار العسكرية. ومع أن الولايات المتحدة تملك أكبر اقتصاد فإنّها حسَّاسة، وربما تكون مكشوفة لانتشار العدوى في الأَسواق الرأسمالية العالمية، كما اكتشفنا في سنة 1997، أثناء الأزمة المالية «الآسيوية». أما في البُعد الاجتماعي، فقد تصدر الولايات المتحدة ثقافة شعبية أكثر من أي بلد آخر، ولكنّها أيضاً تستورد أفكاراً ومهاجرين أكثر من معظم البلدان. ويتضح أن إدارة الهجرة هي جانب شديد الحساسية والأهمية من الاستجابة للعولمة. وأخيراً فإن الولايات المتحدة من الناحية البيئيَّة حسَّاسة ومعرَّضة للأذى من أعمال في الخارج تعجز عن السيطرة عليها. وحتى لو اتخذت الولايات المتحدة إجراءات باهظة التكاليف لتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الداخل، فسوف تبقى مكشوفة للتغيّر المناخي الناجم عن معامل الطاقة التي وتعمل على الفحم في الصين.

وهناك مشكلة ثالثة في تبعية مجاز المحور والتشعبات، وهو المجاز الذي له شعبية بين مؤيدي نزعة الهيمنة. والمشكلة هي أن هذا المجاز يعجز عن تحديد ارتباطات وعُقَدٍ هامّة أُخرى على الشبكات العالمية. فنيويورك هامة في تدفقات رأس المال إلى الأَسواق الآخذة في البروز، ولكن لندن وفرانكفورت وطوكيو هامّة هي الأُخرى. وفي سياق العولمة الاجتماعية والسياسية، فإن باريس أهم لدى الغابون من واشنطن؛ وموسكو أكثر أهمية في آسيا الوسطى. وكثيراً ما يكون نفوذنا محدوداً في مثل هذه الأوضاع. وجزر المالديف، التي لا ترتفع عن مستوى سطح البحر إلاَّ بضعَةَ أقدام في المحيط الهندي، حسَّاسة على وجه الخصوص للتأثيرات المحتملة لإنتاج ثاني أكسيد الكربون في بقية أنحاء العالم. وهي أيضاً مكشوفة وعرضة للعطب تماماً، إذْ إن حساسيتها لها علاقة بالجغرافيا، وليس بالسياسة. وفي وقتٍ ما في المستقبل ستصبح الصين

ذات علاقة بالنسبة لجزر المالديف أكثر من الولايات المتحدة، لأن الصينيين سوف يتفوّقون علينا في آخر الأمر في إنتاج الغازات المسبِّبة لاحترار الجوّ وتكوين أثر فيه كأثر الدفيئة. وهكذا فإننا لن نكون مركزاً بالنسبة لكثير من البلدان.

وأخيراً، كما يوحي المثال الأخير، فإن نموذج المحور والتشعبات قد يعمينا عن التغيرات الآخذة في الحدوث في التركيب الهيكلي أَو المعماري للشبكات العالمية. فمنظِّرو الشبكات يجادلون بأن الفاعلين في المركز يكسبون أكبر قدر من القوَّة عندما تكون هناك ثقوب هيكليَّة ـ أي فجوات في الاتصالات ـ بين المشاركين الآخرين. فعندما تعجز التشعبات عن الاتصال ببعضها بعضاً دون المرور عبر المحور، فإن الموقع المركزي للمحور يعطي قوّة. وعندما تتمكّن التشعبات من التواصل والتنسيق في ما بينها مباشرة، يصبح المحور أقل قوة. وإن نمو الإنترنيت يقدِّم هذه الاتصالات البديلة الرخيصة التي تسدّ الفجوات[49].

ومع تطوير تركيب الشبكات الدولية من نموذج المحور والتشعبات إِلىٰ شكل موزّع علىٰ نطاق واسع مثل الإنترنيت، تتقلّص الثقوب الهيكليَّة، وتتناقص القوة الهيكلية للدولة المركزية. صحيح أن الأمريكيين مركزيّون في الإنترنيت، في الوقت الراهن؛ فهم عند بداية القرن الحادي والعشرين يشكِّلون أكثر من نصف مستعملي الإنترنيت جميعاً. ولكن التنبؤات تشير إِلىٰ أنه بحلول سنة 2003 سوف يكون في الولايات المتحدة 180 مليون مستخدِم للإنترنيت، وسيكون هناك 240 مليون مستخدِم لها في الخارج[50]. وسيزداد بروز هذا

(49) رونالد بيرت، **ثقوب هيكلية: التركيب الاجتماعي للمنافسة** (كمبريدج ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارڤارد، 1992)، الفصل الأول.

(50) أليك كلاين، «البحث عن غزو العالم، AOL تعلن نداء محلياً»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 31 أيار/ مايو، 2001، ص1.

الفرق أكثر حتى من ذلك بعد تلك السنة بعقدين من الزمن، مع استمرار انتشار استخدام الإنترنيت. والإنكليزية هي أبرز لغة سائدة على الإنترنيت اليوم، ولكن بحلول سنة 2010 فإن من المحتمل أن يزيد عدد المستخدمين الصينيين لها عن عدد الأمريكيين[51]. ورغم أن المواقع الصينية على الشبكات سيقرأها المواطنون من العرق الصيني وصينيّو المَهَاجِر في الخارج، فإن ذلك لن يطيح بالإنكليزية عن عرشها باعتبارها اللغة المشتركة على الشبكة، ولكن ذلك سيزيد القوَّة الصينية في آسيا عن طريق تمكين بيجينغ من «تشكيل ثقافة سياسية صينية تمتد إلى مسافة بعيدة خارج حدود الصين الطبيعيَّة»[52]. ولن تكون الصين وحدها. فمع الانتشار المحتوم للقدرات التقنيّة سوف تتطوّر تراكيبُ شبكيةٌ أكثرُ توزّعاً. وفي وقتٍ ما في المستقبل، عندما يكون هناك مليار مستخدِم للإنترنيت في آسيا و250 مليوناً في الولايات المتحدة، فسوف ينجذب إلى السوق الآسيويّة المزيدُ من مواقع الشبكات، ورأس المال، وأصحاب المشاريع والمبادرات، والمعلِنين.

وتبدو الولايات المتحدة الآن كأنّها تمتطي العالم كعملاق هائل، حسب عبارة مجلة **الإيكونوميست** البريطانية[53]. وعند تدقيق النظر أكثر، نرى أن السيطرة الأمريكيَّة تختلف عبر المجالات، وأن كثيراً من علاقات الاعتماد المتبادل تعمل في الاتجاهين معاً. فالدول الكبيرة مثل الولايات المتحدة، ـ والصين إلى حد أقلّ ـ لها حرية أكثر مما للدول الصغيرة، ولكنّها نادراً ما تُسْتَثْنَى من آثار العولمة. وليست الدول وحيدة في هذا. فكما رأينا في الفصل السَّابق، فإن من بين الأطراف التي صارت فاعلة هناك منظَّمات، ومجموعات،

(51) «غرافيتي»، **رِدْ هِيرِنْغ**، 30 كانون الثاني/ يناير، 2001، ص39.

(52) طوني سايخ، «العولمة، وحسن الإدارة، والدولة المستبدة: الصين»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**، ص224.

(53) «عالم أمريكا»، **الإيكونوميست**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999، ص15.

وحتى أفراد. وسواء أكان ذلك يتجه إلىٰ الأفضل أم إلىٰ الأسوإ فإن التكنولوجيا تضع في متناول الأفراد قدرات كانت في الماضي حكراً علىٰ الحكومة وامتيازاً لها وحدها[54]. فالتكاليف المتناقصة آخذة في زيادة السماكة والتعقيد في شبكات الاعتماد المتبادل العالمية. فالولايات المتحدة تشجع العولمة الاقتصادية وتستفيد منها. ولكن علىٰ المدى الأطول يمكننا أن نتوقّع أن تقوم العولمةُ نفسُها بنشر القدرات التقنيّة والاقتصادية، وبذلك تقلّص مدى السيطرة الأمريكيَّة.

العولمة والثقافات المحلية

إن الثقافة المحلية والسياسة المحلية تضعان قيوداً هامة علىٰ مدى توسيع العولمة للقوة الأمريكيَّة أيضاً. فعلىٰ عكس المفهوم الشائع تقليدياً بين الناس، فإن العولمة لا تجعل ثقافات العالم متجانسة.

ورغم أن هناك صلة بين العولمة والتحديث فإنّهما ليسا شيئاً واحداً. فالنّاس يعزون إلىٰ العولمة تغييراتٍ تنجم ببساطة وإلىٰ حد كبير عن التحديث[55]. فحداثة الثورة الصناعية حوَّلت المجتمع والثقافة البريطانيين في القرن التاسع عشر. غير أن الانتشار العالمي للتصنيع وتطور مراكز بديلة للقوة الصناعية قد انتقصا في آخر الأمر من مركز بريطانيا النسبيّ. ومع أن حداثة المراكز الصناعية الجديدة غيَّرت ثقافاتها المحلية بحيث راحت تشبه بريطانيا أكثر من ذي قبل، فقد كان السبب هو التحديث، وليس النكلزة. وعلاوة علىٰ ذلك، فعلىٰ الرغم من أن الحداثة قد أنتجت بعض السِّمات المشتركة، مثل بروز المدن والحواضر والمعامل، فإن بقايا الثقافات المحلية المترسبة لم تُمْحَ

---

(54) بيل جوي وشركاه، «لماذا لا يحتاج إلينا المستقبل»، **وَايَرْدْ**، نيسان/ أبريل 2000.

(55) انظر «العَصْرَنَات المتعددة»، عدد خاص من فصليّة **دايْدَالوس**، شتاء سنة 2000. وانظر أيضاً جون طوملينسون، **العولمة والثقافة** (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1999).

بأي حال من الأحوال. ذلك أن التجمع عند مؤسَّسات متشابهة لمعالجة مشاكل متشابهة ليس مثيراً للتعجّب، ولكنه لا يؤدي إلىٰ التجانس[56]. فقد كانت هناك مَشَابِهُ في المجتمعات الصناعية في بريطانيا وألمانيا وأمريكا واليابان في النصف الأول من القرن العشرين، ولكن كان هناك أيضاً فروق هامّة. وعندما تستكمل الصين والهند والبرازيل عمليَّة تصنيعها الراهنة، ينبغي أن لا نتوقّع منها أن تكون نسخاً عن اليابان أَو ألمانيا أَو الولايات المتحدة.

وفي السياق نفسه، فرغم أن أوساطاً واسعة ترى أن الولايات المتحدة في طليعة ثورة المعلومات، ورغم أن هذه الثورة تنتج تشابهات كثيرة في العادات الاجتماعية والثقافية (مثل مشاهدة التلفزيون واستخدام الإنترنيت) فإن من الخطأ أن تُعزَى تلك التشابهاتُ إلىٰ الأمركة. فالعلاقة ليست تسبيباً. وإذا تخيل المرء تجربة فكرية يقوم فيها بلدٌ مّا بإدخال أجهزة الكومبيوتر والاتصالات بإيقاع سريع في عالم لا توجد فيه الولايات المتحدة، فإن المرء سيتوقع حدوث تغييرات اجتماعية وثقافية كبرى من التحديث (أَو كما يقول البعض، ممّا بعد التحديث). وبما أن الولايات المتحدة موجودة بالطبع وفي طليعة ثورة المعلومات، فإن هناك حالياً درجةً من الأمركة، ولكن من المحتمل أن تتناقص بمرور الزمن في هذا القرن مع انتشار التكنولوجيا وتحديث الثقافات المحلية لأساليبها.

أما الدليل علىٰ البرهان التاريخي بأن العولمة لا تعني التجانس بالضرورة فيمكن رؤيته في حالة اليابان. فهي بلد عزل نفسه عمداً عن موجة مبكرة من العولمة جاء بها البحارة الأوروبيون المغامرون في القرن السابع عشر. وفي منتصف القرن التاسع عشر صارت أول بلد أوروبي يعتنق العولمة، وأن يستعير من العالم بنجاح دون أن يفقد خصوصيته المتفردة. وأثناء إعادة حكم ميجاي [عندما تحوَّلت اليابان من الحكم الإقطاعي إلىٰ دولة دستورية حديثة أيام

---

(56) أليكس إنكليز، **عالم واحد آخذ بالبروز؟ التقارب والتباعد في المجتمعات الصناعية** (بولدر: وستفيو، 1998)، XIV-XV.

الأمبراطور موتسوهيتو (1867 ـ 1912): المعرّب] بحثت اليابان بشكل واسع عن الأدوات والابتكارات التي من شأنها أن تتيح لها أن تصبح قوة كبرى وليس ضحية للاستعمار الغربي. فأرسلت شبابها إلىٰ الغرب ليتعلّموا. وراحت وفودها تجوب العالم بحثاً عن أفكارٍ في العلم والتقنية والصناعة. وفي المجال السياسي كان مصلحو نظام الميجاي واعين جيداً للأفكار والمؤسسات الأنغلو ـ أمريكية ولكنّهم تعمّدوا التوجه نحو النماذج الألمانية لأنهم اعتبروها أكثر ملاءمة لبلد فيه إمبراطور.

إن الدرس الذي تقدّمه اليابان لباقي أنحاء العالم أن بلداً آسيوياً لا يستطيع ببساطة أن ينافس علىٰ القوّة العسكرية والاقتصادية فحسب ولكن الدرس هو أنّه بعد قرن ونصف من العولمة، يمكن التكيّف مع الحفاظ علىٰ ثقافة فريدة. وهناك بالطبع تأثيرات أمريكيَّة في اليابان المعاصِرة (وتأثيرات يابانية، مثل بوكيمون Pokemon، في الولايات المتحدة). فالآلاف من الشباب اليابانيين يختارون موسيقى أبناء المدن الأمريكيين السود وملابسهم وطراز حياتهم. ولكن بعض المجموعات ترتدي ملابس كملابس الساموراي علىٰ المسرح [الساموراي هم طبقة المحاربين الأرستقراطية والإقطاعية اليابانية: المعرّب] وكما زعم أحدهم: «إننا نحاول أن نصنع ثقافة جديدة كلياً وخليطاً من الموسيقى»[57]. ويمكن للمرء أن يصفق لأية تحوّلات ثقافية معينة أَو يرثي لها، أَو يجدها مسلية. ولكن ينبغي أن لا تساوره أية شكوك حول استمرار التفرّد الثقافي لليابان.

كما أن صورة التجانس الأمريكي تعكس رأياً جامداً خاطئاً في الثقافة. فليس هناك سوى القليل من الثقافات الجامدة الساكنة. وإن محاولات وصفها

(57) شارون موشاڤي، «مراهقو اليابان يأخذون رحلة الولايات المتحدة ثقافة الشبيبة في شوارع المدن الداخليَّة الأَمريكيَّة»، بوسطن غلوب، عدد 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 2000، القسم A، ص18.

بأنّها لا تتغيّر إنما تعكس على الغالب استراتيجيات سياسية محافظة أكثر مما تعطي أوصافاً للحقيقة. وقد قال الكاتب البيروڤي ماريو فارغاس لوزا، فإن المجادلات لصالح الهوية الثقافية وضد العولمة «تكشف عن موقف جامد تجاه الثقافة لا تؤيده الحقائق التاريخيَّة. فهل نعرف أية ثقافات ظلَّت طول الزمن بلا تغيير؟ للعثور على أيٍّ منها يتعيّن على المرء أن يسافر إلى مجتمعات صغيرة بدائية سحرية ـ دينية مكوَّنة من أناس... يصبحون على نحو متزايد باطّراد عرضةً للاستغلال وللإبادة، نظراً لحالتهم البدائية»[58]. فالثقافات الحيّة النابضة تتغيّر باستمرار، وتستعير من الثقافات الأُخرى. وليست الاستعارة دائماً من الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، كما هو مذكور أعلاه، فقد اتجهت إلى كندا بلدان أكثر بكثير من التي اتجهت إلى الولايات المتحدة كنموذج لإقامة الدستور في أعقاب الحرب الباردة. فالآراء الكندية حول كيفية التعامل مع جرائم الكراهية كانت أقرب مُشَاكَلَةً لجنوب أفريقيا وبلدان أوروبا الشرقية من ممارسات التعديل الأول الأمريكيَّة[59].

وكما هو مذكور أعلاه، فإن العولمة سيف ذو حدّين. ففي بعض المناطق لا يقتصر الأمر على وجود ردّة فعل عنيفة ضد المستوردات الثقافية الأمريكيَّة، بل إن هناك محاولة لتغيير الثقافة الأمريكيَّة نفسها. فربما تكون الأغلبية في الولايات المتحدة الآن مؤيدة للسياسات الأمريكيَّة إزاء عقوبة الإعدام، ولكنّها تُعْتَبَرُ انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان في كثير من أنحاء أوروبا، وكانت هدفاً مركزياً لحملة عابرة للقومية قادتها مجموعات حقوق الإنسان. كما أن المواقف

---

(58) ماريو ڤارغاس لوزا، «ثقافة الحرية»، **فورين پوليسي**، عدد كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 2001

(http://www.foreignpolicy.com/issue-janfeb-2001/vargasllosa.html).

(59) فردريك شُووِيرْ، «سياسة إعادة الزرع القانونية وحوافزها» في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**، ص258 ـ 260.

البيئيَّة الأمريكيَّة تجاه تغيّر المناخ أَو الأغذية المعدّلة وراثياً تتعرّض لانتقاد مماثل. وكما يقول المؤلف البريطاني جوناثان فريدلند: «في الماضي كان خصوم أمريكا يوفِّرون سخطهم ليصبّوه علىٰ مجالين منفصلين من سوء التصرّف الأمريكي. فقد كانت تفزعهم أولاً التصرّفات الأمريكيَّة الغريبة في الخارج. وكانوا يشمئزون ثانياً من طريقة تصرّف الأمريكيين داخل بلدهم نفسه. . . . أما الآن فقد تجمّع شكلا العداوة القديمان معاً بفضل العولمة»[60].

وأخيراً فإن هناك بعض الأدلة علىٰ أن العولمة وثورة المعلومات قد تعزِّزان التنوّع الثقافي ولا تخفضانه. وهناك رأي بريطاني بأن «العولمة هي سبب إحياء الثقافة المحلية في أجزاء مختلفة من العالم. . . . فالعولمة لا تسحب إلىٰ الأعلىٰ فحسب، بل إنها تدفع إلىٰ الأسفل أيضاً، مكوِّنةً ضغوطاً جديدة للحفاظ علىٰ الاستقلال المحلي»[61]. ويعبّر بعض المعلّقين الفرنسيين عن الخشية من أنه في عالم من التسويق العالمي عن طريق الإنترنيت، لن يعود هناك مجال لثقافة تعتزّ بنحو 250 نوعاً مختلفاً من الأجبان. ولكن علىٰ عكس ذلك، فإن الإنترنيت تتيح للزبائن المتفرقين أن يتجمعوا معاً بطريقة تشجّع أَسواق الكُوَى أَو النوافذ، بما فيها مواقع كثيرة مخصّصة للأجبان فقط. كما أن ثورة المعلومات تسمح للناس بإقامة مجموعة أكثر تنوّعاً من المجتمعات السياسيَّة. فاستخدام اللغة الويلزية في بريطانيا والغيليّة Gaelic في إيرلندا هو أكبر اليوم مما كان عليه قبل خمسين سنة[62]. ذلك أن بريطانيا، وبلجيكا، وإسبانيا، من بين دول

---

(60) جوناثان فريلاند، «شكل خفي من الانشقاق»، **النيوزويك**، عدد 31 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص22.

(61) غيدنز، **العالم الهارب**، ص31.

(62) دان باري، «الغيلية تعود علىٰ طرقات إيرلندا الجانبية وأمواج الأثير فيها» **النيويورك تايمز**، عدد 25 تموز/ يوليو 2000، ص6 من القسم A [الغيلية Gaelic هي لغة الكلت القدماء، وهم أقوام كانت تقطن إيرلندة والمرتفعات الإسكتلندية: المعرّب].

أُخرى، قد فوَّضت سلطة أكبر للأقاليم المحلية. فالمعلومات العالمية قد تعزّز كثيراً من الثقافات المحلية بدلاً من أن تضعفها.

ومع انتشار التكنولوجيا، فإن لاعبين أقل قوّة سوف تتعزّز قوّتهم. والإرهاب هو المثال المفاجئ الحديث، ولكن تأمّل أيضاً في العلاقات بين الشركات عابرة القومية وبين الدول الفقيرة[63]. ففي المراحل الأولى، ستكون كل الأوراق الرابحة في أيدي الشركة متعدّدة الجنسيّات، بقدرتها على الوصول والنفاذ إلى مصادر التمويل العالميَّة والتكنولوجيا والأَسواق، فتحصل على الأفضل في الصفقة مع البلد الفقير. ومع مرور الزمن، وقيام البلد الفقير بتنمية مهارات موظفيه، وتعلّم تكنولوجيات جديدة، وفتح قنواتها الخاصّة بها إلى التمويل العالمي والأَسواق العالمية، فإنّه ينجح في إعادة التفاوض على الصفقة ويحصل على المزيد من المزايا والفوائد. فعندما ذهبت شركات النفط متعددة الجنسيَّات إلى المملكة العربية السعودية لأول مرّة، حصلت على حصة الأسد من المكاسب النفطيَّة؛ أما اليوم، فإن السعوديين هم الذين يحصلون على هذه الحصّة. وبالطبع فقد حدث بعض التغيير في الثقافة السعودية عندما تم تدريب الممولين والمهندسين في الخارج، وزادت المداخيل، وحدث نوع من التطوير والتوسّع في المُدن والحواضر. ولكن من المؤكد أن الثقافة السعودية اليوم لا تبدو مشابهةً للثقافة الأمريكيَّة.

وقد يجادل المشكِّكون في أن الشركات الحديثة عابرة القومية سوف تنجو من المصير الذي حاق بشركات النفط العملاقة لأن كثيراً منها شركات حقيقيَّة تصمّم منتجاتها وتسوّقها ولكنها تُلَزِّمُ التصنيع لعشرات من المجهِزين في البلدان الفقيرة. فالشركات الكبيرة تضع المجهزين الصغار ضد بعضهم بعضاً، باحثة أبداً عن أرخص تكاليف العمل. ولكن مثل تلك الشركات متعددة الجنسيات

---

(63) رايموند ڤيرنون، **استبعاد السيادة: الانتشار المتعدد الأطراف للمشاريع الأَمريكيَّة** (نيويورك: بيسك بوكس، 1971).

تصبح مكشوفةً ومعرَّضةً للعطب كذلك عندما تتيح تكنولوجيا الاتصالات الرخيصة للمنظَّمات غير الحكومية أن تشنّ حملاتٍ «لفضح الأسماء والتشهير بأصحابها»، مما يهدِّد علاماتها التجارية في أَسواق البلدان الغنية. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن بعض التغيّر التكنولوجي يفيد الأطراف الأقوى. ولكن بعضها يساعد الضعفاء.

إن العولمة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لا تنتج تجانساً ثقافياً. ذلك أن بقية أنحاء العالم لن تبدو شبيهةً بالولايات المتحدة ذات يوم. والثقافة الأمريكيَّة بارزة جداً في هذه المرحلة من التاريخ العالمي، وهي تسهم في القوَّة الأمريكيَّة الناعمة الطرية في مجالات كثيرة، ولكن ليس فيها جميعاً. وفي الوقت نفسه فإن ثقافتنا نفسها آخذة في التغيّر بفعل المهاجرين، والأفكار، والأحداث الواقعة خارج حدودنا. وهذا يضيف إلىٰ جاذبيتنا. فلنا مصلحة في الحفاظ علىٰ تلك القوَّة الناعمة الطرية. فينبغي علينا أن نستخدمها الآن لبناء عالم قريب من قِيَمِنا الأساسية وتحضيراً لزمن في المستقبل قد يكون نفوذنا فيه أقل. فمع قيام العولمة بنشر القدرات التكنولوجية وسماح تكنولوجيا المعلومات بمشاركةٍ أوسع في الاتصالات العالمية، فإن التفوّق الاقتصادي والثقافي الأمريكي قد يتناقص في غضون مسيرة القرن الحالي. وهذا بدوره يترك نتائج مختلطة، سلباً وإيجاباً، علىٰ القوَّة الناعمة الطرية الأمريكيَّة. ولعل تناقص التفوّق قليلاً يعني قلقاً أقل بخصوص الأمركة، وشكاوى أقل من الغطرسة الأمريكيَّة، وشدةً أقل في عنف ردود الفعل المضادة لأمريكا وقد تكون لنا سيطرة أقل علىٰ المستقبل، ولكننا قد نجد أنفسنا نعيش في عالم أقرب إلىٰ قِيَمِنا الأساسية في الديمقراطية، والأَسواق الحرّة، وحقوق الإنسان. وعلىٰ أية حال، فإن ردود الفعل السياسية علىٰ العولمة ستكون أكثر تنوّعاً بكثير من رد فعل موحَّد ضد الهيمنة الثقافية الأمريكيَّة.

ردود الأفعال السياسية على العولمة

لقد تزايدت الاحتجاجات السياسية ضد العولمة في السنوات الأخيرة. فكانت «معركة سياتل» في سنة 1999 فاتحةً لسلسلة طويلة من احتجاجات الشوارع ضد آثار العولمة.

والآثار العالمية قوية، ولكنها لا تدخل المجتمعات بدون وسطاء. بل على العكس، فإنّها تتسلل من خلال تحالفات سياسية محلية. فالطريقة التي تفرّغ بها المعلومات العالمية في البلدان المختلفة هي مهمّة السياسات المحلية. وبهذا المعنى فإن كل السياسات تظل محلية، حتى في عصر العولمة. والمحتجون لا يمثلون كتلة من المجتمع المدني بلا تفاوت، رغم كثرة تكرار ادعاءاتهم بذلك. وعلى سبيل المثال، فإن خوزيه بوفيه، وهو من نجوم المنبر الاقتصادي للفقراء في بورتو أليغري في سنة 2001، يدافع بصلابة عن سياسة أوروبا الزراعيَّة المشتركة، التي تؤذي المزارعين في البلدان الفقيرة. وبعيداً عن الاحتجاجات، فإن الحقيقة هي أن الأنظمة السياسية المختلفة لديها قدرات متفاوتة على تشكيل القوى الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئيَّة والعسكرية التي لها مساس وثيق بها؛ ولشعوبها قِيَم مختلفة في ما يتصل بتلك القوى؛ كما أن مؤسَّساتها السياسية تستجيب بطُرق مختلفة لتلك القِيَم كي تنتج سياساتها.

والمؤسَّسات المحلية هي التي توجّه الاستجابة للتغيير. فبعض البلدان تقوم بتقليد النجاح، كما يتمثَّل في دمقرطة مجتمعات رأسمالية، من كوريا الجنوبية إلى أوروبا الشرقية. فبعضها يتكيّف بطُرق متميزة وبارعة ومبدعة. وعلى سبيل المثال، فإن الدول الأوروبية الصغيرة مثل هولندا وإسكندناڤيا قد احتفظت بحكومات كبيرة نسبياً وأكَّدت على تعويض القطاعات المحرومة. بينما ركّزت البلدان الصناعية الأنغلو ـ أمريكيَّة بصورة عامة على الأَسواق، والتنافس وإزالة القيود الحكومية. فالرأسمالية بعيدة عن أن تكون موحدة منسجمة، مع وجود فوارق هامّة بين أوروبا، واليابان، والولايات المتحدة.

وهناك أكثر من طريقة واحدة للاستجابة للأَسواق العالمية ولتشغيل اقتصاد رأسمالي.

وفي مجتمعات أُخرى كإيران، وأفغانستان والسودان، فإن الجماعات المحافظة تقاوم العولمة بقوة، بل وبعنف. إذْ إن ردود الفعل على العولمة تساعد على استثارة النزعة الأصولية[64]. فإرهابيو القاعدة يمثّلون ببعض الطُّرق حرباً أهلية ضمن الإسلام تسعى للتحوّل إلى صدام حضاري عالمي. وتستطيع القوى العالمية أن تعيد تشكيل الهويات العرقية والسياسية بطُرق عميقة كثيراً ما تكون غير متوقعة. ففي البوسنة توجّه رجال الأعمال من أصحاب المشاريع المبادرين إلى هويات الناس التقليديَّة في المناطق الريفيَّة للتغلّب على الهويات العالمية التي كانت قد بدأت تتطوّر في المدن والحواضر فتؤدي إلى نتائج مُدَمِّرة. وشهدت إيران صراعات بين الأصوليين الإسلاميين وخصومهم الأكثر تحرّراً، والذين هم إسلاميون أيضاً ولكنّهم أكثر تعاطفاً مع الأفكار الغربية.

وكما ذكرنا سابقاً، فقد كانت زيادة حالات انعدام المساواة من الأسباب الكبرى لردود الأفعال السياسية التي عطَّلت موجة مبكرة سابقة من العولمة الاقتصادية في مطلع القرن العشرين. كما أن الفترة الحديثة للعولمة، مثل نصف القرن الذي سبق الحرب العالمية الأولى، مرتبطة بعدم المساواة المتزايدة بين البلدان، وعدم المساواة في داخلها. ذلك أن نسبة مداخيل العشرين بالمئة من الناس الذين يعيشون في أغنى البلدان إلى مداخيل العشرين بالمئة الذين يعيشون في أفقر البلدان قد ازدادت من 30 إلى واحد في سنة 1960 إلى 74 إلى واحد في سنة 1997. وبالمقارنة، فإن هذه النسبة كانت قد ازدادت من 7 إلى واحد في سنة 1870 إلى 11 إلى واحد في سنة 1913[65]. وعلى أية حال فإن عدم المساواة يمكن أن تكون لها آثار حتى ولو لم تكن تتزايد. «والنتيجة هي عدد

(64) غيدنز، **العالم الهارب**، ص59، 67.

(65) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، ص2 ـ 3.

كبير من الشباب الغاضبين، الذين أعطتهم تكنولوجيا المعلومات الجديدة وسائل لتهديد الاستقرار الاجتماعي في بلدان المنطقة الغنية»[66]. ومع ازدياد وعي الناس بعدم المساواة مع تزايد تدفقات المعلومات، فإنّه ليس مدهشاً أَو عجيباً أن يختار بعضهم الاحتجاج.

ومهما كانت حقائق انعدام المساواة، فإن هناك وضوحاً أقل حتى من ذلك حول مسبباتها وأكثر معالجاتها نجاعة. ومن ناحية جزئية فإن الزيادات في حالات عدم المساواة بحسب البلدان هي نتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي السريع في بعض أجزاء العالم ولكن ليس فيها جميعاً. وهي توضح أن الخروج من الفقر ممكن رغم أنّه كثيراً ما يتعرقل بفعل عوامل سياسية، وقيود علىٰ الموارد كذلك. فمعظم أفقر بلدان العالم ـ سواء في أفريقيا أم في الشرق الأوسط ـ قد عانت من سوء الحكم، والفساد، وسياسات الاقتصاد الكلي الخرقاء. ويمكن أن يُعْزَى ضعف أنظمتها السياسية جزئياً إلىٰ الاستعمار وعولمة القرن التاسع عشر. ولكن مصادر أدائها السيئ مؤخراً هي أكثر تعقيداً[67]. وهناك عدة بلدان

---

(66) إن قياس التفاوت العالمي يعتمد علىٰ افتراضات وتعاريف مستخدَمَة. فإذا عوملت البلدان علىٰ قدم المساواة (ولم توزن بحسب عدد سكانها) وإذا قيس الدخل حسب مقياس القوة الشرائية، فإن توزيع الدخل العالمي إذَنْ قد ازداد تفاوتاً وعَدَمَ مساواة علىٰ مدى العقود القليلة الماضية. أما إذا عومل الناس علىٰ قدم المساواة (بحيث يكون عدد سكان الصين والهند أكثر)، فعندئذٍ سوف لا يُظْهِرُ توزيع الدخل أي تغير يُذكر. كما أن بعض الدراسات التي أجراها البنك الدولي علىٰ أساس مسوح منزلية (بدلاً من المعدل الوسطي لإجمالي الناتج المحلي) تُظْهِرُ تفاوتاً متزايداً من سنة 1988 إلىٰ سنة 1993، ولكن هذه الدراسات لا تشمل النفقات العامة. روبرت وريد، «الرابح والخاسر» و«عن الفقراء والأغنياء»، **الإيكونوميست**، عدد 28 نيسان/ أبريل، 2001، ص72 ـ 74، 80.

(67) من بين ثلاثة وأربعين من أفقر البلدان، كان ثلثها منفتحاً تماماً، ولكن من بين أفقر أربعة وعشرين بلداً أجريت إصلاحات افتتاحية في العقد الأخير من السنين، عانت عشرة منها أيضاً من الحروب أَو الانقلابات. «ليس بسيور أحذيتهم وحدها»، **الإيكونوميست**، 12 أيار/ مايو، 2001، ص74.

في آسيا الشرقية كانت أوضاعها سيئة على نحو مماثل، فاستخدمت شبكات العولمة لزيادة ثروتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي. ومن الصعب العثور على أي بلدان ازدهرت بينما كانت منغلقة على نفسها بمعزل عن العولمة، ولكن الانفتاح وحده لا يكفي للتغلّب على انعدام المساواة[68].

ومن الأشياء المدهشة على نحو مماثل هو التوزيع غير المتجانس لفوائد العولمة بين الأفراد ضمن البلدان وعبرها. ففي البرازيل سنة 1995 مثلاً كان العُشْرُ الأغنى من السكّان يتلقّى ما يقرب من نصف الدخل القومي. وكان الخمس الأغنى يملك 64 بالمئة، بينما لم يكن الخمس الأفقر يملك سوى 2,5 بالمئة، والعُشْر الأفقر أقل من واحد بالمئة. وفي الولايات المتحدة كان العُشْر الأغنى يتلقّى 28 بالمئة من الدخل، بينما يتلقّى الخمس الأغنى 45 بالمئة، وكان الخمس الأفقر يتلقّى ما يقرب من 5 بالمئة، والعُشْر الأفقر 1,5 بالمئة[69]. أمّا عبر البلدان فإن عدم المساواة صارخ أكثر حتى من ذلك: إذْ إن أغنى ثلاثة من أصحاب المليارات في العالم سنة 1998 كان مجموع أرصدتهم أكبر من مجموع مداخيل ستمئة مليون إنسان في أقل البلدان نمواً في هذا العالم[70].

وانظر إلى حالة الصين أيضاً: فهذا بلدٌ راح ينمو بسرعة منذ أن قرّر قادته فتح اقتصادهم في ثمانينيّات القرن العشرين. وبذلك عرّضوا مجتمعهم لقوى العولمة. فقد ظهرت مكاسب كبيرة ومفاجئة في «مؤشر التنمية البشرية»

---

(68) انظر داني رودريك، **الاقتصاد العالمي الجديد والبلدان النامية: إنجاح الانفتاح** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مجلس التنمية الخارجيّة، 1999)؛ وكذلك ريتشارد ن. كوپر، «النمو والتفاوت: دور التجارة والاستثمار»، مركز ويذرهيد للقضايا الدوليّة (جامعة هارڤارد) ورقة العمل 07-01، 2001.

(69) البنك الدولي، **المعرفة من أجل التنمية: تقرير التنمية العالمية لسنتي 1998 ـ 1999** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد)، الجدول 5، ص189 ـ 199.

(70) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، ص3.

الصينية كما حسبتها الأمم المتّحدة، بما يعكس طول حياة الإنسان المتوقعة، والتحصيل التعليمي وإجمالي الناتج المحلي»[71]. فقد تحسَّنت أحوال مئات الملايين من الصينيين نتيجة إصلاحات السوق والعولمة، ولكن مئات الملايين من الآخرين، ولا سيما في الأقسام الغربية من البلد لم يشهدوا من المكاسب شيئاً. بل إن أحوال بعضهم سوف تسوء، وخاصة عندما تكشف الصين عن مشاريع غير كفوءة تملكها الدولة، فتعرّضها للبنية الدولية بموجب شروط انضمامها إلى منظَّمة التجارة العالمية. إن الكيفيَّة التي ستُعالِج بها الصين سياسات عدم المساواة الناجمة عن ذلك ستكون من المسائل الهامة في مستقبلها[72].

فهل سيكوِّن عدم المساواة هذا مشاكل للسياسة الخارجية الأمريكيَّة؟ في أواخر القرن التاسع عشر، ارتفع عدم المساواة في الدول الغنية وانخفض في الدول الفقيرة. وكان من الممكن أن يعزى ما يقرب من نصف الزيادة في عدم المساواة إلى تأثيرات العولمة. وكان الكثير من تلك التغييرات نتيجة للهجرة الكثيفة، مما أوضح نحو 70 بالمئة من تقارب الأجور الحقيقي في أواخر القرن التاسع عشر[73]. وكانت العواقب السياسية لهذه التغييرات معقَّدة، ولكن المؤرخ كارل پولانيي جادل بقوة في دراسته الشهيرة: **التحوّل الكبير**، بأن قوى السوق التي أطلقتها الثورة الصناعية والعولمة في القرن التاسع عشر لم تنتج مكاسب اقتصادية عظمى فحسب، بل أنتجت أيضاً اضطرابات اجتماعية كبرى وردود أفعال سياسية[74]. وليست هناك علاقة **تلقائية** بين عدم المساواة وردّ

---

(71) المصدر السابق نفسه، ص156.

(72) سايخ، «العولمة، وحسن الإدارة، والدولة المستبدة»، ص217 ـ 220.

(73) كيڤن أورورْكْ وجيفري وليامسون، **العولمة والتاريخ: تطور اقتصاد أطلسي في القرن التاسع عشر** (كمبريدج، ماساسوسيتس: مطبعة معهد ميتشغان للتكنولوجيا، 1999)، ص9 ـ 10.

(74) پولانْيي، **التحول الكبير**، الفصل الثامن عشر.

الفعل السياسي، ولكن ردّ الفعل قد ينشأ عن دعم المساواة. وعلىٰ وجه الخصوص فإنَّه عندما يترافق انعدام المساواة مع عدم الاستقرار مثل الأزمات المالية وحالات الركود التي تحرم الناس من العمل، فقد تؤدي ردود الأفعال تلك إلىٰ قيود علىٰ العولمة الاقتصادية.

إن التصاعد الأخير في موجات الاحتجاج علىٰ العولمة هو في جزء منه ردّ فعل علىٰ التغيّرات الناجمة عن الاندماج الاقتصادي. ومن وجهة نظر عالِم الاقتصاد، فإن الأَسواق غير الكاملة هي غير كفوءة، ولكن من وجهة النظر السياسية، فإن بعض النواقص في الأَسواق الدولية يمكن اعتبارها «حالات عدم كفاءة مفيدة» لأنها تبطئ التغيّر السياسي وتعزله. وعندما تزيل العولمة مثل هذه الحالات، فإنّها تزيل المناطق العازلة وتصبح الضحية السياسية لنجاحها. وبالإضافة إلىٰ ذلك، كما هو موصوف أعلاه، فحالما تزيد الشبكات العالمية تعقيداً، تزداد الارتباطات بين القضايا التي يمكن أن تُحْدِثَ احتكاكاً، وتشهد علىٰ ذلك الحالات المختلفة للتجارة والبيئة التي اتضح أنّها مثار نزاع وخصومة في منظَّمة التجارة العالمية. ولكن جزءاً كبيراً من حركة الاحتجاج الحالية هو نتيجة العولمة الاجتماعية، وتزايد الاتصال عبر الحدود، وانخفاض التكاليف، وتعاظم سهولة تنسيق الاحتجاجات بين الأفراد والمنظَّمات غير الحكومية. ففي سنة 1997، حتى قبل ما يسمّى معركة سياتل، استخدمت المنظَّماتُ غير الحكومية الإنترنيت لتنسيق الاحتجاجات التي ساعدت علىٰ تحطيم معاهدة متعددة الأطراف بشأن الاستثمار كان التفاوض يجري حولها في باريس.

وعلىٰ عكس الحركات الاشتراكية لجماهير الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن الاحتجاجات الحالية تميل إلىٰ أن تكون حركات نخبة، لا حركات جماهير. وبينما يدعي قادتها غالباً أنّهم يتحدَّثون نيابة عن الفقراء ويمثِّلون المجتمع المدني العالمي، فإنّهم يميلون إلىٰ أن يكونوا مجموعات غنية انتخبت نفسها من بلدان غنية. فالمجموعات التي احتجت في

اجتماعات منظَّمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومجموعة الثمانية الكبار في سياتل، وواشنطن، وبراغ، وجنوى وغيرها كانت ائتلافاً غريباً. فقد كان من بينهم معارضون للرأسمالية من اليساريين القدامى، ونقابيّون يحاولون حماية مناصب عالية الرواتب من البلدان الفقيرة، وبيئيّون يرغبون في فرض قيود دولية أقوى، ومثاليون شباب يرغبون في إظهار تضامنهم مع الفقراء، وفوضويون شباب يشاغبون من أجل المرح والربح. وكما قال محتج شاب من إسكندنافيا لصحافيٍّ من **النيويورك تايمز**، في جنوى: «إن العولمة طراز شائع الآن، تماماً كما كانت البيئة والرعاية الصحية في السنوات الأخيرة، ولكننا نستهدف النظام، والعولمة فصل واحد»[75].

وكان بعض المحتجّين يريدون قيوداً دولية من شأنها الافتئات على السيادة الوطنية. ولكن مهما كان التنافر في الائتلافات، فقد استطاعت أن تكسب اهتماماً عالمياً من أجهزة الإعلام والحكومات. ذلك أن اهتماماتهم بسيطرة شركات العولمة الليبرالية الجديدة، وبعدم المساواة المتزايدة، والتجانس الثقافي، وبغياب المساءلة الديمقراطية قد استطاع أن يلمس وتراً حسَّاساً متجاوباً، إن لم يشعل حركة جماهيرية[76]. وبقدر ما تريد الولايات المتحدة أن ترى العولمة تستمر، فإن عليها أن تفكّر بوضوح أكثر في ردود الفعل على مثل هذه الاتهامات حول حسن إدارة العولمة، كما سنرى أدناه وفي الفصل الخامس.

حسن إدارة العولمة

إذا كان الاقتصاد الحرّ (بلا تدخّل حكومي) فيه عدم استقرار متأصِّل في

---

(75) جون تاغليابو، «بعيون مسلطة على التفاوت وعدم المساواة في الثروة العالمية، يتجمع الأوروبيون الشباب في جنوى»، **النيويورك تايمز**، عدد 22 تموز/يوليو، 2001، القسم A، ص8.

(76) «مقابلة السياسة الخارجيَّة؛ حرب لوري»، **فورين بوليسي**، ربيع 2000.

بنيته، وشبكات الاعتماد المتبادل المتداخل تمتد إلىٰ ما وراء حدود الأمة ـ الدولة، فكيف سيتم حكم العولمة؟ إن الحكومة العالمية ليست هي الجواب. يستمد بعض الكتّاب قياساً تمثيلياً من التاريخ الأمريكي، فيطلبون من الأمم ـ الدول اليوم أن تشترك معاً كما فعلت المستعمرات الثلاث عشرة. ومثلما أدّى تطوّر اقتصاد وطني في أواخر القرن التاسع عشر إلىٰ نمو سلطة حكومة اتحادية في واشنطن، فإن تطوير اقتصاد عالمي سيتطلب سلطة اتحادية علىٰ صعيد عالمي[77]. ويرى البعض أن هيئة الأمم المتّحدة هي الجوهر المركزي الأولي[78]. ولكن القياس التمثيلي الأمريكي مُضَلِّل. فقد كان بين المستعمرات الثلاث عشرة الأصلية من الأشياء المشتركة في اللغة الإنكليزية والثقافة أكثر بكثير مما هو مشترك بين دول العالم اليوم، التي يزيد عددها علىٰ مئتين. وحتى الأمريكيين لم يتجنّبوا حرباً أهلية دامية. وما إن حلّ وقت تطوّر اقتصاد قارّي حتى كان إطار الاتحاد الأمريكي قائماً في مكانه بثبات. فبدلاً من التفكير في حكومة عالمية ذات تسلسل هرمي، ينبغي علينا أن نفكّر في شبكات من حسن الإدارة تتقاطع وتتعايش مع عالم مقسّم رسمياً إلىٰ دول ذات سيادة.

إن رد الفعل الأول لكثير من البلدان إزاء القوى العالمية هو اتخاذ إجراءات داخلية تقلّل من انكشافها وتعرّضها للتأثيرات الخارجية، فهي تلجأ إلىٰ النزعة الحمائية عندما تتمكّن من ذلك بكلفةٍ معقولة. غير أن ذلك يقيّده أحياناً انتقامٌ باهظ الكلفة، كما في الحالات التجارية التي واجهت فيها الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي مؤخراً. ولكن ردود الأفعال الحمائية التي تلجأ إليها البلدان الغنية في مجالي الزراعة والمنسوجات تفرض تكاليف علىٰ الدول

(77) مايكل صاندل، **مساخط الديمقراطية** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارڤارد، 1996)، ص338 الحاشية.

(78) انظر علىٰ وجه الخصوص برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، الفصل الخامس.

الفقيرة التي ليست في موقع يمكّنها من الانتقام. ومن جهة أُخرى فإن بعض الاستجابات من طرف واحد قد تكون إيجابية. ففي ثمانينيّات القرن العشرين، استجابت الولايات المتحدة للمنافسة اليابانية والأوروبية في السيارات بتنفيذ تغييرات داخلية زادت من كفاءتها. وفي بعض الحالات، مثل إجراءات المحاسبة العامّة أَو تنظيم النقل لأَسواق الأوراق المالية، قامت الشركات والحكومات من طرف واحد بتبنّي مقاييس خارجية لتوسيع نفاذها ووصولها إلىٰ رؤوس الأموال. فليس من الضروري أن يؤدي التنافس في المقاييس والمستويات إلىٰ سباق نحو القاع، إذ إن بعض البلدان قد تقرّر من جانب واحد أن تركض نحو القمّة. فقد قرَّرت دول مثلاً أن تتبنّى مقاييس الاتحاد الأوروبي في مبيدات الآفات الزراعية، بينما تَبَنّت بعض بلدان أمريكا اللاتينيّة مقاييس الولايات المتحدة[79].

وهذه أمثلة تعزِّز نقطة واضحة نسبياً. ففي الوقت الراهن، تبقى الأمة ـ الدولة هي المؤسَّسة الهامّة لحسن الإدارة العالمية[80]. ولكن في مواجهة العولمة، حتى الدول التي في مثل قوّة الولايات المتحدة سوف تجد أن الإجراءات الأحادية الجانب كثيراً ما تكون غير كافية، فهي قد تفشل، أَو تولّد ردود أفعال. ولذا فإن البلدان التي تواجه عولمة متزايدة سوف يتزايد استعدادها للتضحية ببعض حريتها القانونية في العمل كي تقيد أعمال الآخرين تجاهها أَو تسهّل التنبؤ بتلك الأعمال. وسوف تكتشف، (كما فعل صاحب شخصية موليير الذي اكتشف أنّه كان يتحدَّث بالنثر طيلة حياته)، أن العالم كانت لديه منذ زمن

---

(79) دايڤيد ليزر، «القيود النظامية للاعتماد المتبادل، وحسن الإدارة الدوليَّة»، **جورنال أوف يوروپيان پابليك پوليسي**، حزيران/ يونيو 2001، ص474 ـ 492.

(80) للاطلاع علىٰ الحجج المتعارضة، انظر مثلاً سوزان ستريتج: **تراجع الدولة: انتشار السلطة في الاقتصاد العالمي** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1996)، وليندا ويس، **أسطورة الدولة التي لا سلطة لها** (إيتاكا: مطبعة جامعة كورنيل، 1998).

طويل مؤسَّسات تعاونية لإدارة القضايا المشتركة. فهناك مئات من المنظَّمات والأنظمة القانونية الموجودة لإدارة الأبعاد العالمية للتجارة، والاتصالات، والطيران المدني، والصحّة، والبيئة، وأحوال الطقس، وكثيرٍ من القضايا الأُخرى.

وتكتشف معظم البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، أنّه يتعيّن عليها أن تنسّق أنشطتها لتحقيق ما تريد. فالعمل الأحادي الجانب يعجز ببساطة عن تقديم النتائج الصحيحة في القضايا التي هي بطبيعتها متعدّدة الأطراف. وقد يأخذ التعاون شكل معاهدات ثنائيَّة أو متعددة الأطراف، واتفاقيات غير رسمية بين بيروقراطيات المكاتب، ووفد من مؤسَّسات مشتركة بين الحكومات. وكثيراً ما ينمو تنظيم التدفقات العالمية عن طريق طبقات من التراكم الإضافي، وليس عن طريق معاهدة وحيدة وسيظل غير كامل زمناً طويلاً. وبعض الحالات أسهل من حالات أخرى. وعلىٰ سبيل المثال، فإن ملاحقة دعارة الأطفال في الأدب والفن أسهل من ضبط وتقييد بريد الكراهية، لأن هناك مبادئ ومعايير مشتركة في الحالة الأولى أكثر مما في الحالة الثانية[81].

وأخيراً، فإن بعض محاولات حسن الإدارة لن تشترك فيها الدول باعتبارها وحدات منسجمة، بل إنّها ستكون إمّا عابرة للحكومات (بمعنى أن مكوّنات الدول تتعامل مع بعضها بعضاً) أو عابرة للقومية (أي تشمل عناصر فاعلة غير حكومية). أي أنّه إلىٰ جانب الإطار المؤسَّسي في ما بين الدول، وهو إطار ضروري ولكنّه غير كامل، فإن هناك عمليَّة سياسية غير رسمية آخذة في التطوّر، وهي تكمل علاقات التعاون الرسمية بين الدول. ففي القطاع العام

(81) كاري كوغيليانيز، «العولمة وتخطيط المؤسَّسات الدوليَّة»، وديبورا هورلي وڤيكتور ماير شوينبرغر، «السياسة الإعلامية وحسن الإدارة»، وكلاهما في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو عنوانه **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**.

هناك اتصالات غير رسمية بين المكونات المختلفة للحكومات[82]. ونادرة هي سفارة دولة ديمقراطية كبيرة اليوم حيث يشكّل موظفو وزارة الخارجية غالبية العاملين فيها المستقرين في الخارج. وبدلاً من ذلك، فإن معظم الموظفين في السفارات الأمريكيَّة يأتون من وكالات كالزراعة، والمواصلات والتجارة، والطاقة، ووكالة الفضاء الوطنية الأمريكيَّة، والدفاع، والمخابرات، ومكتب التحقيقات الاتحادي.

وعلىٰ جانب القطاع الخاص، فإن الشركات عابرة القوميَّة، ومدراء الصناديق العاملة علىٰ مبعدة من السواحل (لتجنّب سلطات الجمارك والضرائب) يلعبون دوراً أكبر من أي وقت مضى في تكوين القواعد والمقاييس. وكثيراً ما تكوِّن ممارساتهم حسن إدارة بالأمر الواقع. والتحكيم التجاري الدولي هو في أساسه نظام عدالة خاص، كما أن وكالات تقدير القروض هي أنظمة خاصة لحراسة البوابات وضبط الأمور. وقد برزت كآليات هامّة لحسن الإدارة لا تتمركز سلطتها في الدولة[83]. وفي القطاع غير الساعي للربح، كما رأينا، حدث نمو خارق للعادة في المنظَّمات، وهي ما تزال غربية إلىٰ حد كبير، ولكنّها آخذة في التحوّل بازدياد إلىٰ منظَّمات عابرة القوميَّة. ولأسباب نُوقشت في الفصل الثاني، فإن هذه المنظَّمات وقنوات الوصول والنفاذ المتعددة عبر الحدود قادرة علىٰ ممارسة ضغط متزايد ومؤثِّر علىٰ الدول والمنظَّمات

---

(82) روبرت و. كيوهين وجوزيف س. ناي الأصغر، «العلاقات العابرة للحكومات والمنظمات الدولية»، مجلة **وورلد بوليتيكس**، عدد تشرين الأول/ أكتوبر 1972؛ آن ـ ماري سلوتر، «النظام العالمي الحقيقي»، **فورين آفيرز**، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

(83) ساسكيا ساس، «تجذير العالمي في الوطني: الآثار المترتبة علىٰ دور الدولة»، فصلية **ماكالستر إنترناشنال**، ربيع 1999 («العولمة والمجال الاقتصادي»)، ص39؛ وانظر أيضاً ساسكيا ساس، **فقدان السيطرة؟ السيادة في عصر العولمة** (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1996).

الحكومية متعددة الأطراف وكذلك الشركات عابرة القوميَّة.

وكثيراً ما تُشَاهَدُ القوَّة الناعمة الطرية في حشدها للخزي والعار كي تفرض تكاليف علىٰ السمعات الوطنية أَو سمعة الشركات[84]. فشركات الأدوية عابرة القوميَّة تخلّت عن الدعاوى القضائية التي أقامتها في جنوب أفريقيا بسبب التجاوز علىٰ حقوقها في براءات اختراع الأدوية المضادة لمرض الإيدز. وبكلمات صحيفة **الفاينانشال تايمز**، فإن «المطالبات بمسؤولية اجتماعية أكبر من المؤسَّسات التجارية صارت أعلىٰ صوتاً وأفضل تنظيماً وأكثر شعبية، فلا يمكن تجاهلها. فكان تنازل شركات الأدوية هو الواقعة الأهم. إذ إنّها ترقى إلىٰ اعتراف منها بأن معركتها القضائية في جنوب أفريقيا كانت كارثة علىٰ علاقاتها العامّة»[85]. وقد نجحت حملات مماثلة من التشهير في تغيير أنماط الاستثمار والاستخدام في شركات مثل ماتل ونايْكي في صناعات الدمى والأحذية. بل إن بعض الشركات عابرة القوميَّة مثل شل قد خصَّصت عدداً كبيراً من الموظفين للتعامل مع المنظَّمات غير الحكومية. وعلىٰ سبيل المثال فإن جان ـ فرانسوا ريتشارد، من البنك الدولي، يدعو إلىٰ إقامة «شبكات للقضايا العالمية» تصدر جداول بمعدلات تقيس مدى حسن الأداء لدى البلدان والشركات في الامتثال للمعايير في مجال البيئة وغيرها من القضايا المؤثّرة علىٰ رفاه كوكب الأرض. فمن شأن هذه العمليَّة أن تكون سريعة وغير بيروقراطية، وستكون عقوباتها فرض الضرر علىٰ السمعة من خلال التشهير[86].

وقد تكون النتائج منسجمة مع الأفضليات الحكومية أَو غير منسجمة.

---

(84) إدوارد آلدن، «الأصناف التجارية تشعر بالأثر بينما النشطاء يستهدفون الزبائن»، **الفاينانشال تايمز** (لندن) عدد 18 تموز/ يوليو، 2001، ص7.

(85) «الأسماء الجيدة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 23 نيسان/ إبريل 2001، ص24.

(86) دايڤيد إغناطيوس، «حاول اتباع نهج الشبكة في حل المشاكل العالمية»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 29 كانون الثاني/ يناير 2000، ص8.

وعلىٰ سبيل المثال، فإذا استجابت الشركات عابرة القومية لحملة شنّتها منظّمات غير حكومية لرفع سن تشغيل الأطفال في معاملها، فإنها قد تنقض قرار حكومة منتخبة في بلد ذي سيادة كالهند، علىٰ نحو أكثر فاعلية من أي تصويت رسمي دولي يتم في منظّمة التجارة العالمية. ولقد كان تطوّر مثل هذه الشبكات المدنية والتجارية غير منسَّق إلىٰ حد كبير. ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن أن تنسجم معاً في أي شكل تمثيليّ من حسن الإدارة العالمية. فلا تستطيع أي منها أن تدعي أنّها تمثِّل المواطنين بأكملهم ككل[87]. فشبكات العناصر الفاعلة الخاصّة والعابرة للقومية تسهم في حسن إدارة مجتمع مدني أولي، ولو أنّه غير كامل، علىٰ الصعيد العالمي. وبما أن هذه الشبكات تتعامل مع منظورات جزئية للتجارة ودعاة المؤسَّسات غير الهادفة للربح، فقد اقترح بعض المراقبين إضافة مُدْخَل الحكومات أو أجزاء الحكومات لتمثيل مصالح عامّة أوسع. فشبكات السياسة العالمية موجودة حول مواضيع مثل الفساد (تقودها منظّمة الشفافية الدولية)، وإقامة السدود الكبيرة (تقودها اللجنة العالمية للسدود)، وتخفيف وطأة الديون عن الدول الفقيرة (تقودها منظمة اليوبيل 2000) واستئصال مرض شلل الأطفال (تقودها منظّمة الصحّة العالمية)، ومواضيع أُخرى كثيرة[88].

فكيف ينبغي أن نستجيب لهذه التغيرات؟ إن نظريتنا الديمقراطية لم تلحق بالممارسة العالمية[89]. فالأزمات المالية، وتغيّر المناخ، والهجرة، والإرهاب، وتهريب المخدرات تتجاهل الحدود ولكنها تترك أثراً عميقاً في حياة المواطنين الأمريكيين. ويعتقد عالم الاجتماع البريطاني أنطوني جيدنْز أنّه نظراً لأن هذه الأشياء تفلت من سيطرة العمليّات الديمقراطية السياديّة فإنّها منَ الأسباب

---

(87) ريتشارد فولك، وأندرو شتراوس، «نحو برلمان عالمي»، **فورين آفيرز**، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 2001، ص216.

(88) صفحة موقع المشروع العالمي للسياسة العامة (http://www.globalpublicpolicy.net).

(89) دنيس طومسون، «النظرية الديمقراطية والمجتمع العالمي»، **جورنال أوف بوليتيكال فيلوسوفي**، عدد حزيران/ يونيو 1999.

الرئيسية لتضاؤل جاذبية الديمقراطية في الأماكن التي تتمتّع فيها الديمقراطية بأفضل رسوخ»[90]. وعند البعض، مثل جون بولتون، معاون وزير الخارجية، أن الحل يكمن في تقوية الديمقراطية الأمريكيَّة بسحب المؤسَّسات المتطفّلة ورفض أية قيود علىٰ السيادة[91]. ولكن حتى دعاة التصرّفات المنفردة والسيادة سيجدون أنّ المؤسَّسات الدولية ضرورية لأن كثيراً من القضايا التي تثيرها العولمة هي بطبيعتها متعدّدة الأطراف.

ويلقي المحتجّون علىٰ العولمة ظلالاً من الشك علىٰ شرعية المؤسَّسات والشبكات العالمية علىٰ أساس أنّها غير ديمقراطية[92]. وعلىٰ سبيل المثال فإن لوري والاتش، أحد منظّمي الائتلاف الذي عطّل اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل، عزا نصف نجاح ذلك الائتلاف إلىٰ «فكرة كون العجز الديمقراطي في الاقتصاد العالمي غير ضروري ولا مقبول»[93]. ويمكن أن ترتكز الشرعية المؤسَّسيّة أيضاً علىٰ التقليد والفعالية المؤثِّرة، ولكن في عالم اليوم، فإن الاتساق مع الإجراءات الديمقراطية صار مهمّاً علىٰ نحو متزايد.

والواقع أن هذه المؤسَّسات العالمية ضعيفة تماماً. وحتى منظَّمة التجارة

---

(90) غيدينز، **العالم الهارب**، ص97.

(91) جون بولتون، كما تنقل عنه آن ـ ماري سلوتر، «بناء الديمقراطية العالمية»، **شيكاغو جورنال أوف إنترناشنال لُو**، خريف سنة 2000، ص25.

(92) إنّ روبرت داهل، المنظر الديمقراطي البارز، يجادل أيضاً بأن المنظمات الدولية قد تكون لازمة للمساومات بين البلدان، ولكن من غير المحتمل أن تكون ديمقراطية. روبرت داهل «أتستطيع المنظمات الدولية أن تكون ديمقراطية؟ رأي متشكك»، في كتاب من تحرير شابيرو وكاسيانو هاكر ـ كوردن، **حوافّ الديمقراطية** (كمبريدج، مطبعة جامعة كمبريدج، 1999)، ص32.

(93) مقابلة السياسة الخارجية: حرب لوري»، ص37، 47. وانظر كذلك ريتشارد لونغوورث، «حكومة بلا ديمقراطية»، مجلة **ذي آميركان پروسپكت** الفصلية، صيف 2001، ص19 ـ 22.

العالمية المطعون فيها كثيراً ضعيفة بميزانيتها الصغيرة وموظفيها القلائل، فهي ليست مصنوعة من مادة تصلح لإقامة حكومة عالمية. وعلاوة علىٰ ذلك، وعلىٰ عكس المنظَّمات غير الحكومية، التي هي غير منتخبة (والتي تزيد ميزانية بعضها علىٰ ميزانية منظَّمة التجارة العالمية) فإن المؤسَّسات الدولية تميل إلىٰ التجاوب الشديد مع الحكومات الوطنية، التي هي المصدر الحقيقيّ للشرعية الديمقراطية. ويقول مدافعون آخرون إن مسألة الديمقراطية غير ذات صلة، ما دامت المؤسَّسات الدولية مجرّد أدوات لتسهيل التعاون في ما بين الدول. فهي تستمد شرعيتها من الحكومات الديمقراطية التي أوجدتها، ومن فاعليتها وتأثيرها.

وباستثناء أكثر المنظَّمات تكنولوجية، والتي تقع تحت مستوى الرادار السياسي، فإن مثل هذه الدفاعات المبنية علىٰ ضعف المنظَّمات الدولية قد لا تكون كافية لحمايتها من الهجمات علىٰ شرعيتها. وفي عالم صار فيه معيار الديمقراطية هو محكّ الشرعية فإن المحتجين سوف يتهمونها بأنّها تعاني من عجز في الديمقراطية. ورغم أن المنظَّمات ضعيفة، فإن أحكامها ومصادرها يمكن أن تكون لها تأثيرات قوية. وعلاوة علىٰ ذلك فإن المحتجين يركّزون علىٰ ثلاث نقاط مثيرة للاهتمام. أولاً: ليست جميع الدول الأعضاء في هذه المنظَّمات ديمقراطية، وثانياً إن خطوط التفويض الطويلة من الحكومات المتعددة ونقص الشفافية كثيرا ما يضعفان المساءلة. وثالثاً: رغم أن المنظَّمات قد تكون وكيلة عن الدول، فإنّها كثيراً ما تمثِّل أقساماً من الدول فقط. وعلىٰ سبيل المثال فإن وزراء التجارة يحضرون اجتماعات منظَّمة الصحة العالمية، ووزراء المالية يشاركون في اجتماعات صندوق النقد الدولي، وحكّام المصارف المركزية يجتمعون في مصرف التسويات الدولي في بال بسويسرا. وعند الأجانب الفعالين، حتى في الحكومة نفسها، تبدو هذه المؤسَّسات مثل نوادٍ مغلقة حريصة علىٰ السرّيّة. وتتطلّب تطوير شرعية حسن الحكم الدولي ثلاثة

أشياء هي: (1) وضوح أكثر بشأن الديمقراطية، (2) فهم أغنى للمساءلة و(3) استعداد للتجربة.

فالديمقراطية هي حكومة بواسطة موظفين خاضعين للمساءلة، وقابلين للإزاحة من مناصبهم على يد أغلبية الشعب في دولة لها سيادة في القضاء والتشريع (ولو مع شروط لحماية الأفراد والأقليّات). ولكن مَنْ هم «نحن الشعب» في عالم صارت فيه الهوية السياسية على الصعيد العالمي شديدة الضعف؟ إن مبدأ الدولة الواحدة والصوت الواحد يحترم السيادة، ولكنّه ليس ديمقراطياً. إذْ بموجب هذه الصيغة فإن مواطناً من ناؤورو، التي هي عضو في الأمم المتّحدة، ستكون له قوة تصويت تعادل عشرة آلاف قوة تصويت مواطن من الصين [ناؤورو جزيرة صغيرة في وسط المحيط الهادي، جنوب خط الاستواء تماماً، كانت تُعرف سابقاً باسم جزيرة المسرات، وهي حَلَقِيّة مرجانية... اكتشفها الإنكليز سنة 1798 وضمّها الألمان سنة 1888، وأدارتها أستراليا من سنة 1919 حتى استقلالها سنة 1968. عاصمتها يارين، وعدد سكّانها ثمانية آلاف: المعرّب]. ومن جهة أُخرى فإن معاملة العالم كأنّه منطقة عالمية واحدة يوحي ضمناً بوجود مجتمع سياسي يكون فيه المواطنون من نحو مئتي دولة مستعدين لأن تتغلّب عليهم باستمرار أصوات مليار صيني ومليار هندي (ومن المفارقات الساخرة أن مثل هذا العالم سيكون كابوساً لكثير من المنظّمات غير الحكومية المحتجة التي تسعى إلى النهوض بمستوى البيئة والعمل الدوليين، والديمقراطية كذلك).

والأقليات تذعن لإرادة الأكثرية عندما تدرك أنّها مشاركة في مجتمع أكبر. وليس هناك دليل على وجود إحساس قوي بالجماعة على المستوى العالمي، أو أن مثل هذا الإحساس يمكن إيجاده قريباً[94]. وفي غياب شعور

(94) پيپّا نوريس، «حسن الإدارة العالمية والمواطنون العالميون»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**.

بالجماعة أقوى بكثير مما هو موجود الآن، فإن مدّ إجراءات التصويت المحلية إلىٰ الصعيد العالمي ليس عملياً ولا مُنْصِفاً. إن برلماناً أوروبياً أقوى قد يخفض الإحساس «بالعجز الديمقراطي» مع تطور دول الاتحاد الأوروبي الديمقراطية المتجانسة نسبياً. ولكن من المشكوك فيه أن يكون هناك معنى للقياس التمثيلي أَو لاصطلاح (البرلمان) في ظل ظروف التنوّع السائدة علىٰ النطاق العالمي. إن إضافة الجمعيات التشريعيَّة إلىٰ المؤسَّسات العالمية، إلاَّ في دور يقتصر علىٰ تقديم النصيحة والمشورة فحسب، قد تنتج جهازاً غير ديمقراطي من شأنه أن يتدخّل في صلاحية الإخضاع للمساءلة التي تربط الآن بين المؤسَّسات وبين الديمقراطية. والمنادون ببرلمان عالمي هم علىٰ صواب في قولهم إن مجموعات المصالح غير المنتخبة لا تستطيع «التحدّث باسم المواطنين ككل»، ولكنّهم علىٰ خطأ في اعتقادهم أن الجواب الجادّ الوحيد هو «نوع من الأجهزة أَو الهيئات العالمية المنتخَبة شعبياً» ـ علىٰ الأقل ليس قبل أن يطوّر العالم إحساساً واسع الانتشار «بالمواطَنَة ككل»[95]. لقد كانت قصيدة ألفريد لوردتنيسون «برلمان الإنسان» شعراً فيكتورياً عظيماً، ولكنّها لم تصلح بَعْدُ كتحليلٍ سياسي جيد، حتى في عصر معلومات عالمي.

وينبغي علينا أن لا نفترض أن العولمة في شكلها الحالي سوف تستمر حتماً كما كانت. فردود الأفعال السياسية المضادة للعولمة وأجهزتها البدائية لحسن الإدارة هي أمر شائع ومعتاد الآن. فالهموم المعنية بعدم الاستقرار، وعدم المساواة والهوية الثقافية لها ما يبرّرها، ولو كان طرحها مبالغاً فيه. إن صعوبة تحقيق المساءلة الديمقراطية في عالم معولم تجعل السياسات التي تتبنّى العولمة مكشوفةً وعرضة للهجوم. وليس من المحتمل أن تكون النتائج هي نفسها التي شوهدت بين بداية الحرب العالمية الأولى وانتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن لا يمكن استبعاد احتمال وقوع الاقتصاد العالمي في نكسة من

(95) فولك وشتراوس، «نحو برلمان عالمي»، ص212 ـ 213.

النزعة الحمائية إذا كانت هناك حالة شديدة من عدم الاستقرار أَو هبوط اقتصادي طويل الأمد. ومن المفارقات أنّه إذا أدّى ردّ الفعل السياسي السلبي الحالي إِلىٰ موجة من السياسات الحمائية الأحادية الجانب، فإن ذلك قد يبطئ الاندماج الاقتصادي للعالم أَو يعكس اتجاهه، حتى مع استمرار الاحترار العالمي، والإِرهاب العابر للقومية، وانتشار مرض الإيدز باطّراد. وستكون هناك مفارقة من سخريات القدر إذا أدّت الاحتجاجات الحالية إِلىٰ الحدّ من الجوانب الإيجابية للعولمة وأبقت علىٰ أبعادها السلبيَّة.

وفي المحصلة، بعد أخذ كل شيء في الحسبان، فإن الأمريكيين قد استفادوا من العولمة. وبقدر ما نرغب أَن نستمر في هذه الاستفادة يتعيّن علينا أن نتعامل مع جوانبها المثيرة للسخط والقلق. وهذا لا يمكن تحقيقه باللجوء إِلىٰ شعارات السيادة، والسياسات الأحادية الجانب، أَو الانسحاب إِلىٰ الداخل كما يقترح المنادون بالتفرّد الأحادي والسيادة: «إذا لم نستطع أن نفعل ذلك بطريقتنا الخاصّة، فلن نقوم به. ولكننا نحن الشعب، الشعب الأمريكي، سنكون علىٰ الأقل أسياداً علىٰ سفينتنا». وهذه وصفة تخطئ التشخيص فتحسب أن المثل المجرّدة للسيادة هي حقائق القوّة[96]. وتكون النتيجةُ تقويضَ قوتنا الناعمة الطرية، وقدرة أمريكا علىٰ التأثير في استجابات الآخرين للعولمة. وبدلاً من ذلك، ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تستخدم تفوّقها الحالي في المساعدة علىٰ تشكيل المؤسَّسات التي ستفيد الأمريكيين وباقي العالم علىٰ حد سواء بينما تتطوّر العولمة. وسيتعيّن علىٰ الأمريكيين أن يحلِّلوا المؤسَّسات المتعددة الأطراف وحسن إدارتها إِلىٰ مفهوم أوسع لمصالحنا الوطنية، كما سنرى في الفصل الخامس.

(96) سلوتر، «بناء الديمقراطية العالمية»، ص225.